



مركز القدس للدراسات
المستقبلية في جامعة القدس



المركز الفلسطيني للبحوث
والدراسات الاستراتيجية

الأمن القومي الفلسطيني.. الأزمات والحلول

دراسة بحثية

اللواء د. محمد المصري

د. أحمد رفيق عوض

رام الله

يونيو 2023

المحتويات

5.....	هذه الدراسة
7.....	مقدمة
9.....	المقاربة الظالمية: الأمن للإسرائيلي والكرامة للفلسطيني
12.....	ما هو الأمن القومي الفلسطيني الذي نريده؟
17.....	ما هي محددات الأمن القومي الفلسطيني الذي نريده؟
22.....	أين السلطة الفلسطينية والفصائل الأخرى في كل ذلك؟
33.....	المشاكل المنهجية التي تمنع بلورة عقيدة للأمن القومي الفلسطيني
35.....	اتفاق أوسلو والأمن القومي الفلسطيني
36.....	مستويات الأمن القومي حسب أوسلو
37.....	ملاحظات أساسية
37.....	الوسائل غير العسكرية الضامنة للأمن القومي الفلسطيني
42.....	أزمة النظام السياسي الفلسطيني وأثره على بلورة عقيدة أمنية قومية
48.....	تأثير الانقسام على مفهوم الأمن القومي الفلسطيني
50.....	تهديدات ومخاطر الانقسام على الأمن القومي الفلسطيني
54.....	آثار الانقسام على الأمن القومي العربي
56.....	المنطلقات الوطنية لاستراتيجية الأمن القومي الفلسطيني
65.....	سيناريوهات الأمن القومي الفلسطيني
72.....	السيناريو الآخر
77.....	هل ستوفر المبادرات الشعبية ردعاً وحماية؟
78.....	ما المقصود بكل هذا؟
80.....	الأمن دون تفاوض
83.....	استنتاجات وخلاصات
87.....	مراجع الدراسة

هذه الدراسة

تستعرض هذه الدراسة إشكاليات مفهوم الأمن القومي الفلسطيني وتاريخه وتطوره ومضامينه وترجماته وتطبيقاته، ولا تكتفي هذه الدراسة بذلك، بل تغوص أكثر في مسألة مرونة هذا المفهوم واتساعه أو ضيقه حسب الظروف والمستجدات.

الأمن القومي الفلسطيني على غموض هذا المفهوم، على الأقل بالنسبة لغير الشعب الفلسطيني، يعني بالضرورة سيادة وحدود وقوة رادعة لحماية البلاد والعباد، ولأن الشعب الفلسطيني حُرِمَ من كل ذلك بالقوة العسكرية والانحيازات الظالمة، فإن القيادة الفلسطينية مهما تبدلت، وحيثما كانت، أخذت وما تزال تطور هذا المفهوم من أجل الحصول على هذه الحماية للدم والتراب والكرامة، والجدير بالذكر أن القيادة الفلسطينية حالياً تمارس مفهومها للأمن القومي الفلسطيني وتترجمه على الأرض دون شعارات، ولكن بما يحقق الأمن ولو بحدوده الدنيا للأرض والإنسان والمؤسسة، على صعوبة ذلك ودقته ومخاطره وتحدياته.

هذه الدراسة تتناول بالاستعراض التاريخي والنقدي محطات مفهوم الأمن القومي وتبعاته وآثاره وتناقضاته أيضاً.

وكان السؤال الأبرز في هذه الدراسة يتعلق بكيفية تحقيق الأمن الفردي والجمعي للشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال والحصار والتهميش وعدم الاعتراف، وما تفرع من أسئلة أخرى تتعلق بالكيفيات الممكنة في ظل هذا الضيق الجغرافي والسياسي والأمني.

هذا السؤال يعتمد على إشكالية معقدة تتناولها الدراسة وبنيت عليها الكثير، فالإشكالية تتمثل في أن الحديث عن الأمن الفلسطيني لا يتعلق بجغرافيا واحدة ولا برؤيا واحدة، كما أن تحديد هذا الأمن وإمكانيات تحقيقه صعب بسبب الشتات والاختلاف وتعارض المصالح.

سؤال الدراسة وإشكالياتها يقودان إلى فرضية تقوم عليها الدراسة تتلخص في أن الأمن القومي الفلسطيني، الذي تغيرت مضامينه وحدوده وأساليب تطبيقه، يسمح لنا بأن نعيد تعريف الأمن القومي من جديد أيضاً، بما يتناسب مع الحالة السياسية والظروف التي يحياها الشعب الفلسطيني وطبيعة التهديدات والمخاطر المتغيرة، بمعنى أن فرضية هذه الدراسة لا تنغلق على مفهوم واحد للأمن القومي أو على ترجمة واحدة ما دام أن الأمن الفردي والجمعي يتحقق، وقد أثبت التاريخ الفلسطيني الحديث أن الأمن القومي تغير واتسع وضاقت حسب حالة الوعي لدى النخبة السياسية ذات العلاقة، وهي تدرك ذلك جيداً.

فرضية هذه الدراسة تفرض أيضاً منهاجها، فالمنهج التاريخي القادر على استعراض تطور الظاهرة قيد الدراسة يضيء لنا التحولات والتغيرات، كما يعطينا إطلاقة بانورامية لمجمل الاتجاهات في الساحة الفلسطينية، كما أن المنهج النقدي يسمح لنا بأن نشير إلى نقاط الضعف ونقاط القوة، كما يمنحنا الفرصة كاملة للمقارنة والمقايسة وفحص النتائج.

واستندنا في ذلك إلى مؤلفات عديدة كتبها خبراء وأكاديميون وباحثون، أشرنا إليهم في نهاية الدراسة، ولا يفوتنا أن نوجه الشكر لهم جميعاً لما قدموه في هذا المجال البالغ الحساسية والدقة.

مقدمة

لا يكتمل الحديث عن أمن قومي دون الحديث عن سيادة وأرض وقدرة على التحكم في المقدرات، كما لا يمكن الحديث عن أمن قومي تحت احتلال، فضلاً عن أن الحديث عن الأمن القومي هو حديث يتطلب اجماعاً وطنياً على الأهداف والوسائل، وتحديد للعقيدة القتالية للمؤسسة العسكرية بأكملها، ومن الواضح أن كل ذلك غير متوفر في حالتنا الفلسطينية، ذلك أن مجتمعنا وأرضنا تم انتهاكها من قبل الحركة الصهيونية وما تزال، ولهذا، فإن الحديث عن أمن قومي فلسطيني يجب أن يتخذ وجهة أخرى، وربما مداخل استثنائية لمعالجة هذا الأمر، إذ أن من البداية لا يمكننا الحديث عن قوة عسكرية ذات قوة رادعة، كما لا يمكننا الحديث عن حرية مطلقة في تطبيق مفهوم الأمن القومي ونحن في اشتباك مستمر مع احتلال غاشم يعمق عنصريته وعدوانيته، لهذا الأمر كله، ولهذه التعقيدات والأوضاع المتداخلة، فإن الحديث عن الأمن القومي الفلسطيني حديث يتطلب الكثير من الدقة والحذر والمسؤولية.

المقاربة الظالمة: الأمن للإسرائيلي والكرامة للفلسطيني

فرضت دوائر الغرب الاستعماري ومن يواليها ويروج لها من الإقليم والعالم معادلة فيها ظلم كبير وتبسيط للأمور وتحويل لها، وذلك عندما يقال أن من حق (إسرائيل) أن تحافظ على أمنها وأمن جمهورها، فيما يشار إلى الفلسطينيين بأن من حقهم العيش بكرامة، ومعادلة الأمن الإسرائيلي مقابل الكرامة أو العيش الجيد للفلسطينيين هي معادلة استعمارية أخرى، ذلك أنها تمنح الإسرائيلي الغطاء والدافع والقدرة على الدفاع عن ما تسميه أمنها (دون تحديد لحدودها ولا لطبيعة نظامها السياسي ولا لعدوانها الدائم وخرقها الدائم لكل قرارات الشرعية الدولية)، فيما لا تمنح هذا الحق للفلسطينيين، وتفترض هذه المعادلة ان الفلسطيني يستطيع أن يحيا دون أمن مقابل (كرامة) غير محددة المعالم ولا معروفة، وتخضع للتفسير الإسرائيلي، عملياً فإن معادلة الأمن الإسرائيلي والكرامة للفلسطيني هي خروج عن كل القرارات الدولية السابقة وخروج من اتفاق أوسلو أيضاً، وتكريس للاحتلال العنصري مجاملة ودعم له على حساب الضحية، هذه المعادلة وتطبيقاتها العملية عن الدولة المستقلة، وكذلك صفقة ترامب التي تُنهى فكره الدولة الفلسطينية، مقابل خطة الحسم التي تتبناها حكومة نتنياهو الحالية (2023)، وهي خطة تفترض أن على الفلسطيني إما أن يقبل العبودية المرهفة وإما أن يرحل أو يموت، لذا تصدّت لها القيادة بالنتفاف شعبي فلسطيني.

استطاع العالم الغربي تحت معادلة الأمن الإسرائيلي والعيش الجيد للفلسطيني أن يتحكم كثيراً بخيوط المشهد الفلسطيني، من خلال التحكم

بمصادر التمويل للشعب الفلسطيني، ليس بالضفة المحتلة فقط، وإنما في غزة أيضاً.

إن تجريد الفلسطيني من مصادر القوة ومحاولة استبدال ذلك بأوضاع وواقع فيه امتيازات معينة، جعل من مسألة الأمن □ بمعناه الفردي والجمعي □ أسيراً وخادعاً للرؤية الغربية الاستعمارية وللرؤية الإسرائيلية أيضاً، إن تكريس المعادلة الظالمة التي أشرنا إليها أدت، فيما أدت إليه، إلى ما يلي:

1. دعم دائم ومستمر للعدوان الإسرائيلي، بغض النظر عن الأسباب والوقائع، وتمرير لذرائع الاحتلال، وبالتالي إطالة عمره وتعميقه وعدم مقاربتة بشكل ناجح.

2. إغفال وإهمال المطالب الفلسطينية يضر بالأمن الفردي والجمعي، وهو ما ينتج عنه بالضرورة استمرار المواجهة وتوسعها "والتشويش" على أي عملية لا تتضمن توفير الأمن، أي باختصار عدم الاهتمام بضرورة توفير الأمن للفلسطيني هو سبب رئيسي لعدم نجاح أي تسوية مهما كانت.

3. لا ينظر الغرب المستعمر إلى الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل متكافئ، لا من حيث الحجم أو القوة أو حتى الإنسانية، ولهذا تغيب أهم ركائز وأساسيات أي تسوية سياسية حقيقية، ألا وهي:

- التوفيق بين المصالح الأمنية للطرفين.
- استبعاد الهيمنة لطرف على آخر.

• القبول المتبادل.

• تحويل كل هذه المبادئ إلى ترتيبات محددة في إطار قيود الوقت و حدود الواقع السياسي.

من الواضح أن غياب هذه الركائز هو فعلياً ترجمة لسيطرة وهم القوة و سطوة الانتصار لدى الغرب المستعمر و(إسرائيل) أيضاً، إذ أن التسوية المطروحة في السابق، كما في الوقت الحالي، هي انعكاس لمعادلة النصر والهزيمة، لهذا يتم سلب الفلسطينيين من أمنهم ومقدراتهم، ويفرض عليهم وعلى الإقليم كله قبول شروط الهزيمة واستحقاقاتها.

إذن نحن أمام معادلة ليست فقط ظالمة، وإنما تعمل على تكريس الظلم وادامته، وربما قد تتغير هذه المعادلة إلى الأسوأ إذا لم يكن هناك ما يغير القواعد كلها، فقد عودتنا القوى الاستعمارية، ومن ضمنها (إسرائيل)، تغيير المعادلات حسب الظرف وحسب الوقت، فقد بدأت التسوية بالأرض مقابل السلام، ثم السلام مقابل السلام، وصولاً إلى الحماية مقابل السلام، ولهذا فإن معادلة الأمن للإسرائيلي والكرامة للفلسطيني ربما تتحول قريباً إلى السؤال عن الفلسطيني المقصود أو المستهدف بالكرامة، إذ أن قوات الاحتلال تتعامل مع هذا الفلسطيني بشكل فردي، فضلاً عن تعميق الانقسامات السياسية والاجتماعية والهوية، وهو ما يجعل التآكل والتفكك أكثر سرعة في المجتمع الفلسطيني.

ما هو الأمن القومي الفلسطيني الذي نريده؟

يعرف الأمن القومي عادة □ رغم تعدد التعريفات واختلاف بعضها عن بعض □ بأنه هو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، هو تعريف اقترحه الأمريكي (والتر ليمان)، ومن خلاله نفهم أن الأمن القومي هو رؤية داخلية للجماعة عن ذاتها، ولكنها لا تكتمل دون قوة عسكرية رادعة، ولهذا، ورغم تعدد الآراء حول الأمن القومي، فإن تعريفاً مثل: "الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق التنمية الشاملة لكل فئات المجتمع"، فهو تعريف يتضمن وجود الدولة والسيادة والحدود والمقدرات، وتوفر الإرادة والرؤية للتخطيط والتقدم والمشاركة، إن مثل هذا التعريف قد يحصر الأمور بيد نخبة ما أو طبقة ما، ولكن أليس هذا هو المجتمع، ككل مجتمع.

يفترض أحد الباحثين الفلسطينيين تعريفاً شاملاً للأمن القومي قد يفيد في حالتنا هذه، وذلك عندما يقدم هذا التعريف: "الأمن القومي هو مصطلح معياري متغير بحسب بيئة الدولة وزمانها ومكانها يهدف إلى التأمين الشامل من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد مصالحها في كل الجوانب، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو صحية.... الخ، من خلال تحقيق التنمية الشاملة للوصول إلى يوتوبيا الدولة المنيعّة المتمتعة بالتحالفات التي تضمن الرفاهية والحياة الكريمة والتي تكفل الحرية والمشاركة المجتمعية".

ولأن السيرورة التاريخية لا تمنح كل هذا الكرم والبذخ، فقد أشار الباحث إلى ما سماه يوتوبيا الدولة المنيعة، ذلك أن ليس هناك دولة مهما بلغت بقادرة على أن تحصل على مئة بالمئة من الأمن الفردي والجمعي أو كليهما، ولكن هذا التعريف يشير إلى مسألة غاية في الأهمية نريد التركيز عليها، ألا وهي أن الأمن القومي هو مصطلح معياري متغير بحسب بيئة الدولة وزمانها ومكانها، هذا التعريف يناسب الحالة الفلسطينية بالذات، التي تغير مفهوم الأمن القومي فيها حسب المراحل التاريخية المتعاقبة، إذ أن تعريف الأمن القومي الفلسطيني قبل قيام السلطة الفلسطينية تمثل في أنه "مجموعة من الإجراءات التي تتخذها منظمة التحرير الفلسطينية لحماية الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني في مواجهة تهديدات وتحديات داخلية وخارجية بما يحقق الوصول للأهداف الوطنية في البقاء والحرية والاستقلال والعودة".

هذا التعريف تغير بفعل الظروف السياسية والتحديات المختلفة لأن يكون على النحو التالي: فإن الأمن القومي الفلسطيني هو "مجموعة من الإجراءات الفلسطينية التي تتخذها السلطة الفلسطينية للحفاظ على أمن الوطن والمواطن الفلسطيني وكيانه السياسي ممثلاً في السلطة الفلسطينية في هذه الظروف، وفي المستقبل بما يحمله من متغيرات مع مراعاة الإمكانيات والظروف".

تغيير التعريف بهذا الشكل سببه طبيعة الظروف الخاصة التي مرت بها القضية الفلسطينية من احتلال وشتات، ومن ثم انطلاق الثورة الفلسطينية والعمل الفدائي السري والعلني، ومن ثم رحلة الوجود والتمثيل السياسي المبكر والمؤقت المتمثل في السلطة الفلسطينية، والتي وهبت ميزات

خاصةً للكل الفلسطيني، بمركبة الاجتماعي والسياسي وثقلته في الخارطة العالمية.

ويلاحظ من التعريفين السابقين ما يلي:

1. غموض فكرة الوطن والمواطن بسبب الشتات واختلاف المواقع وتعدد المرجعيات، حيث يغيب تحديد الوطن والمواطن لغياب الحدود والسيادة والقدرة على العمل.

2. غموض فكرة التحديات والتهديدات، وبالتالي غياب قائمة الأصدقاء والأعداء لسرعة التغير والتبدل.

3. غموض الأهداف من جهة وتغيرها من جهة أخرى، وربطها بالوقت وتغير مراكز القوى.

4. الإشارة بوضوح إلى تأثير الإمكانيات والظروف على مفهوم الأمن القومي، وهو ما يدل على عمق الأزمة التي نواجهها، حيث تشير إلى مسألة الأمن القومي الفلسطيني وهل هو حقيقي أم خيال.

ولم يتغير التعريف فقط، بل تغيرت وسائل تطبيق هذا التعريف أيضاً، إذ تم الانتقال من طور إلى آخر في مفهوم الأمن القومي، تمثلت فيما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة الأمن، واقتصرت على تأكيد الهوية واستمرار الصمود كجماعة من خلال العمل الفدائي المشترك، وهي مرحلة امتدت

منذ عام 1948 وحتى 1965.

المرحلة الثانية: مرحلة حرب العصابات، وامتدت من 1965 وحتى 1987، وتمثلت بالاشتباك مع العدو على أرض الوطن وخارجته.

المرحلة الثالثة: مرحلة المقاومة الشعبية، التي امتدت من 1987 وحتى 1994، إذ أن حرب العصابات أدت دورها وفقدت كثيراً من زخمها بسبب الضغوط والحصار والكلفة السياسية والأمنية.

المرحلة الرابعة: بناء السلطة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة، ومحاولة بناء المؤسسات والالتزام بالاتفاقيات والبحث عن شركاء مختلفة لإنجاح التسوية السياسية، وقد امتدت من 1994 وحتى 2005، بالرغم من اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000.

المرحلة الخامسة: مرحلة الانسحاب من قطاع غزة وما تلاها من اعتداءات إسرائيلية وانقسام فلسطيني فلسطيني "وظهور كيان جديد" في غزة، وهي مرحلة تميزت بكثير من التعقيد والتجاذب السياسي والأمني بين الانقسام وممارسات الاحتلال لتعميق هذا الانقسام ومنعه من الوصول إلى نهايته، وتمتد هذه المرحلة من سنة 2007 وحتى وقتنا الحالي (2023).

هذه المراحل الخمسة السابقة تعكس تغير الاهتمام وتغير المطالب وتغير الأهداف، وهو ما يمكن تلخيصه بثلاث مراحل □ لمجرد تركيز هذا المفهوم ليس إلا □ وهي:

1. مرحلة الثورة حتى سنة 1993، حيث كان الأمن القومي

الفلسطيني يتمظهر من خلال حماية الشعب الفلسطيني بالكفاح الشعبي والمسلح.... إلخ، وقد تخلل ذلك ظهور الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي وقع عليها عاتق حماية منجزات الثورة والرد على العدو ما وسعه ذلك.

2. مرحلة ما بعد أوسلو، حتى الانقسام الفلسطيني، حيث دخل مفهوم الأمن الفلسطيني إشكاليات في التعريف وفي الممارسة وفي الأهداف والأطر، وهو ما أدى إلى اضطراب وتشويش في العلاقة مع المحتل من جهة، ومع بعض الجمهور الفلسطيني من جهة أخرى.

3. مرحلة الانقسام الفلسطيني ما بعد 2007 وحتى الآن، حيث تغيرت

المطالب والممارسات، وحيث تغيرت الأهداف والأطر، الأمر الذي أدى إلى ظهور كيانات فلسطينيين على أرض الواقع، وحيث استفادت (إسرائيل) من هذه الحالة إلى أقصى درجات الاستفادة، من خلال الحصار والابتزاز والمساومة والضغط العسكري، حاولت (إسرائيل) أن تصل إلى ما تريد من هدوء، أو على الأقل تسويات وتهدئات مؤقتة، وافقدت الفلسطيني القدرة على التخطيط الشامل أو القرار الموحد، ولهذا كله، فإن الأمن القومي الفلسطيني الذي نريده تفكك إلى رؤى مختلفة ووجهات نظر لم تحظ بإجماع قومي أصلاً.

ما هي محددات الأمن القومي الفلسطيني الذي نريده؟

نظراً للواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني من حيث توزيعه وتواجده والقوى المسيطرة عليه والمتحكمة في ظروف حياته، فإن الفلسطينيين عملياً يخضعون لشروط وأوضاع تفرض عليهم الانشغال بتوفير الحدود الدنيا من الحياة الكريمة، أي أن المحتل - ومن يساعده - استطاع بدرجة نجاح، تزيد أو تقل، على أن يخفض سقف المطالب السياسية والأمنية للشعب الفلسطيني، من خلال أولويات أخرى سببها الواقع القاسي والصعب، فالفلسطينيون في الضفة المحتلة لهم مطالب وتحديات غير تلك التي يطالب بها الفلسطينيون اللذين يعيشون في مناطق 1948، غير أولئك الذين يعيشون في القدس المحتلة، ومطالب هؤلاء غير تلك التي يطالب بها الفلسطينيون في قطاع غزة، أما فلسطينيو الشتات فلهم مطالب وأولويات تختلف عن كل ما ذكر آنفاً، بالتأكيد هناك قواسم مشتركة وأطر عامة وأهداف كبيرة تجمع كل هؤلاء، فالجميع يريد وطناً حراً وكريماً وسيداً، والجميع يريد التخلص من المنفى والفقر والذل والتهميش، والجميع يريد أن يتخلص من الاحتلال والاستعباد والاستبداد، ولكن هذه المطالب الكبيرة يتم استبعادها أو تأجيلها من أجل تحسين الظروف الحياتية الصعبة التي يغرق بها الفلسطيني حيثما تواجد عن عمد وتقصد، إن إشغال الفلسطيني بالتفاصيل وتدير شؤون الحياة اليومية وتخفيض سقف مطالبه يجعل من أمر محددات الأمن القومي الفلسطيني المتخيل مسألة تبدو وكأنها مجرد تمرين أكاديمي، ذلك أن بلورة هذه المحددات في الواقع الحالي أشبه ما يكون بالحديث عن واقع مختلف كلياً، فإذا كان الحديث عن محددات هذا الأمن للشعب الفلسطيني

عامّة دون تخصيص ودون انتباه للظروف والشروط الحالية، فإن ما يريد الفلسطيني □ كل فلسطيني حيثما تواجد وكيفما كان وضعه القانوني - يتلخص فيما يلي:

1. توفير درجة كافية من الأمن الشخصي والجمعي على حد سواء، حيثما وجد الفلسطيني، على أرضه أو في الشتات، وغني عن القول إن هذا لا يتوافق مع الواقع إلى حد كبير، فالفلسطينيون مكشوفو الظهر ويتعرضون لكل أنواع التنكيل والتمييز والإفقار والحصار بدرجة تزيد أو تقل.

2. توفر كيان قومي على التراب الفلسطيني قادر على البقاء والصمود، غير مهدد وغير قابل للإلغاء أو الشطب، وهذا المحدد متوفر بحدوده الدنيا رغم هشاشتها حتى الآن، وسنعود إلى الكلام عنه لأهميته الشديدة.

3. إنهاء الاحتلال بكل تجلياته وممارساته ونشاطاته، وهو شرط أساسي من شروط الأمن القومي الفلسطيني، لأنه لا يمكن بناء أمن قومي تحت احتلال مهما كانت الظروف والشروط، وهذا المحدد هو ركيزة أساسية لما ورد سابقاً بالضرورة.

4. من أهم محددات الأمن القومي الفلسطيني هو أن يتم التعامل معه والنظر إليه كما يتم التعامل مع أمن العدو واحتياجاته، على صعوبة هذا الأمر حالياً، فمعظم الأطراف الدولية والإقليمية ذات العلاقة، تعطي (إسرائيل) أفضلية أمنية.

5. ومن محددات الأمن القومي الفلسطيني هو إنهاء مخاوف الماضي، مثل الطرد الجمعي والمجازر والاستبعاد والإلغاء والشطب، وكذلك من المحددات الهامة لهذا الأمن هو استبعاد التهديدات الحالية، كالاتعاء الواسع وهدم البنى التحتية والطرود ومنع قيام الدولة وتواصلها وقدرتها على البقاء، وهو ما تمارسه (إسرائيل) يومياً وبشكل علنيّ دون مساءلة.

ولأن هذه المحددات غير متوافرة - حتى في المستقبل المنظور - فما الذي يمكن الحديث عنه الآن، في مثل هذه الظروف، حيث التمييز العنصري الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني في مناطق 1948 من خلال قوانين الكنيست - دون خجل أو خوف من انتقادات دولية - وحيث الاحتلال العسكري المتوحش يُمارس ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة المحتلة، وحيث عمليات الطرد والسلب وسحب الإقامات من أبناء القدس المحتلة، وحيث الحصار والعدوان ضد أبناء قطاع غزة، فما هي محددات الأمن القومي الفلسطيني في مثل هذه الحالة؟

والسؤال بطريقة أخرى، هل يمكن تقديم رؤية أو اقتراح لأمن قومي فلسطيني في ظل هذا التمزق والاستفراد والاستقواء؟

إن مثل هذا الوضع الاستثنائي الذي يتواجد فيه الفلسطينيون، حيث تغييب فكرة الأرض والحدود والسيادة، وحيث يكون الأمن الشخصي أولاً هو المستهدف أو هو المطلب الأول لكل فلسطيني، فإن في ذلك تغيير فعلي في فكرة الأمن القومي الفلسطيني وجوهره، فالحديث هنا يتم عن الأمن الفردي

اللسطيني بكل مستوياته المادية والمعنوية، كذلك شرط حياته اليومية، فالفرد الفلسطيني مستهدف بالقتل أو الاعتقال أو الإبعاد أو الحرمان من البيت أو الوظيفة أو حقوق التأمين أو التقاعد... إلخ، فما هو الممكن في هذه الحالة؟ وما الذي يمكن للفلسطيني أن يفعله لضمان أمنه الفردي أولاً، ذلك أن الضغوط الدولية وكذلك الإقليمية لم تمنع (إسرائيل) من انتهاك دم ومقدرات الشعب الفلسطيني أينما كان، كما أن ردود الأفعال الفلسطينية المتعددة المستويات بدءاً من المقاومة السلمية وحتى المقاومة المسلحة لم تقف عائقاً أمام استمرار العدوان الإسرائيلي.

أمام هذا الواقع فإن محددات الأمن القومي الفلسطيني هي بالذات محددات الأمن الفردي الفلسطيني، بمعنى حماية الأفراد الفلسطينيين أولاً وقبل كل شيء، وهذا يعني حماية الدم أولاً، والممتلكات ثانياً، ويمكن القول بهذا الصدد إن الشعب الفلسطيني واجه استلاب أمنه الشخصي حتى هذه اللحظة بالطرق التالية، كجزء من عملية بناء الأمن الفردي وتثبيته في الوعي الإسرائيلي وتحويله إلى عملية ردع ناجحة في بعض الأحيان:

1. العمليات الفردية التي تكون رداً على اعتداءات إسرائيلية على المقدسات أو الدماء أو الممتلكات، ولم تستطع (إسرائيل) السيطرة على هذه الظاهرة المستمرة رغم كل إجراءاتها الأمنية التي تزيد من توحشها وقساوتها.

2. الرد العسكري من قبل الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة هو رد يتحول شيئاً فشيئاً إلى جزء من الرد الفلسطيني الذي أصبح يؤخذ

بعين الاعتبار من قبل المؤسسة الأمنية والسياسية في (إسرائيل)، بالرغم من تكلفته الباهظة بشرياً ضد الفلسطينيين.

3. الظواهر والمظاهر المسلحة التي تنتشر في أرجاء الضفة الغربية

المحتلة منذ عام 2020 وحتى هذه اللحظة 2023، إن هذه المظاهر

- رغم كل ما يصاحبها عادة من أقوال وإشاعات □ إلا أنها تحولت إلى أن تكون جزءاً من الرد الفلسطيني للحصول على الأمن، ورغم ما في ذلك من خوفٍ من الانزلاق إلى عسكرة مجتمعية، وتهديد أمنه وتهديد أمن الأفراد أنفسهم الذين يدافعون عن المخيم.

4. النشاط الدبلوماسي والسياسي الذي تقوم به القيادة والذي يهدف

إلى ردع المحتل عن العدوان من خلال استغلال النفوذ الدولي والإقليمي على العدو، وهذا النوع من الأنشطة يقابل عادة من الاحتلال إما بالإهمال أو بالابتزاز السياسي والإجراءات والأمن، إلا أنه يبقى مهماً لعزل الاحتلال سياسياً.

5. المقاومة السلمية بكل أنواعها (مناشدات، مظاهرات، مسيرات،

إضرابات، نشاطات ثقافية وفنية... إلخ)، إن هذه المقاومة على أهميتها، إلا أن (إسرائيل) تعايشت معها ولم تعد تقلقها، حيث أنها لم تأخذ امتداداتها الأفقية.

6. الدعم الأجنبي والتعاطف الدولي الشعبي المتمثل في جماعات

الضغط وجمعيات مقاطعة (إسرائيل) والحركات المساندة للحق الفلسطيني، من جهات أكاديمية وبرلمانية وسياسية وفنية، وهي

حركات هامة وتحرج (إسرائيل) وتحاصرها وتنزع الشرعية عن احتلالها وتؤدي في بعض الأحيان إلى حماية الدم الفلسطيني والمقدرات الفلسطينية، ولكن (إسرائيل) □ ورغم اتساع هذه الظاهرة □ تعتمد إلى زيادة ضغوطها السرية والعلنية لمحاصرة تلك الظواهر في الدول الغربية وغيرها.

7. إن هذه الردود مجتمعة لم تؤد إلى حصول الفلسطينيين □ الفرد الفلسطيني □ على أمنه الشخصي في كثير من الأحيان، بل إنه على العكس من ذلك، يتعرض بشكل يومي إلى المتابعة والمراقبة لكل نشاطاته بحيث يحرم من إمكانية الحركة أو تطوير أدواته أو وسائله لتوفير الحماية المناسبة له.

أين السلطة الفلسطينية والفصائل الأخرى في كل ذلك؟

السلطة الفلسطينية التي هي أحد أهم أذرع منظمة التحرير الفلسطينية، وتعمل تحت إشرافها وبتفويض منها، جرى عليها ما يجري على كل شيء من ظواهر السياسة والتاريخ، حيث مضى على قيامها الآن 29 عاماً، بالمقابل فإن (إسرائيل) بحكومتها الأكثر فاشية في تاريخ الاحتلال □ حكومة نتنياهو المتطرفة التي تم تشكيلها بدعم ومشاركة الأحزاب الأكثر تطرفاً دينياً وقومياً □ تعمل بشكل حثيث على تفويض السلطة الفلسطينية بوتيرة منخفضة ولكنها ثابتة، تشبه الحرب الباردة، فمن جهة فإن حكومة نتنياهو تريد السلطة الفلسطينية لأن لا بدائل جيدة لها، ومن جهة أخرى فإن هذه

الحكومة لا تريد السلطة الفلسطينية كثقل سياسي أو ممثل سياسي فلسطيني، بل مجرد جهة تنفذ سياسة خدماتية وإدارية تريخ (إسرائيل) من تبعات احتلالها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والخدماتية. ولكن السلطة الفلسطينية محمولة على دعم حركة فتح بالذات، وكذلك بدعم إقليمي ودولي، يزيد أو يقل حسب الظروف والمعطيات، ما زالت ممثلة للشعب الفلسطيني وطموحاته وآماله، كما أنها ترى في نفسها الجهة التي تنفذ ما بقي من اتفاق أوسلو رغم تطلعها وعملها الدؤوب للخروج منه دون تبعات سياسية وأمنية، ولهذا، فإن السلطة الفلسطينية، وفي مقاربتها للأمن القومي الفلسطيني، فإن كثيراً من الاجتهادات يمكن ايرادها، وحسب باحث سياسي فلسطيني فهو "يعتقد أن مفهوم الأمن الوطني الفلسطيني يعاني من حالة ضعف في ظل تزايد التهديدات على المستوى الداخلي، لذلك لا يوجد مؤسسة جامعة لصناعة القرار لمواجهة هذه التهديدات، كما أن هناك تراجع على مستوى النخبة وقادة الرأي الفلسطيني الذين لهم تأثير على صنع القرار".

اتفاق أوسلو الذي أدى إلى قيام السلطة الفلسطينية، جعل مفهوم الأمن القومي الفلسطيني مفهوم مؤقت ويتغير حسب الظروف الداخلية والخارجية، وهو مصطلح يجمع بين "ثنائية الافتراضية والحقيقية"، حيث يواجه المفهوم كثيراً من التقاطعات الفلسطينية ومدى جوهرية الاتفاقيات التي يعقدها، ولذا فإن طبيعة الأمن القومي الفلسطيني هو مصطلح سطحي لما يمثله من نقص السيادة، ما جعل من طبيعة الأمن الفلسطيني معضلة أساسية داخلياً وخارجياً، وصدامه مع مفهوم الأمن القومي للدول ذات

الاستقلالية والسيادة، ولهذا فإن مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني كما تراه السلطة الوطنية الفلسطينية يتمثل فيما يلي:

- حماية حقوق الشعب العربي الفلسطيني التاريخية والسياسية وهويته الوطنية والثقافية أينما وجد، وتعزيز مقومات بقائه في فلسطين.
- الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني ومكتسباته وموارده ووحدانيته وتمثيله واستقلال قراره.
- تعزيز ثوابت المشروع الوطني المستند للقرارات الدولية في سبيل إنهاء الاحتلال ومواجهة سياساته الإجرامية والتهويدية وإقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس وضمان حق اللاجئين في العودة.
- تعزيز الحقوق الوطنية من خلال تمكين شبكة العلاقات الفلسطينية مع الدول والشعوب الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية.

هذه المرتكزات الآنفة الذكر □ كما يلاحظ □ تخلو من مظاهر السيادة والحدود والردع العسكري، وقد صيغت بحيث تتلاءم والأوضاع الحالية التي يحياها الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وما يسجل لها أنها صيغت بغموض يكفي لتغييرها أو تعديلها في حال تبدلت الأحوال، ولكنها من جهة أخرى صيغت بطريقة تخدم السلطة الفلسطينية، أو على الأقل لا تتعارض معها.

إذن، فإن مفهوم الأمن القومي الفلسطيني حسب رؤية السلطة الفلسطينية هو الحفاظ على الهوية والوحدة والتمثيل وتطبيق القرارات الدولية وتعزيز الشراكات، وهي مفاهيم لا يمكن ترجمتها على أرض الواقع دون قرار سياسي جامع وأرض واحدة ونخبة قائدة واحدة وقوة ردع كافية، وهو غير متوفر في حالتنا الفلسطينية للأسف، ولهذا السبب، فإن السلطة الفلسطينية التي تمتلك قوة شرطية مسلحة بأسلحة خفيفة ومراقبة، لا تزج بها في مواجهات عسكرية مع الاحتلال بسبب من ذلك الفهم الخاص أو التفسير الخاص للأمن القومي الفلسطيني، حيث تركزت أهداف هذا الأمن بما يلي:

1. الحفاظ على الذات والإرادة الوطنية بمختلف الوسائل التي تحقق هذا الهدف.

2. إشاعة الأمن الذي يشمل ويحقق أمن الوطن والمواطن، بحيث ينفي التهديد لكليهما، وفي سبيل تحقيق معادلة الأمن هذه ينبغي أن يكون شعارها الوطن أولاً، على أن يتم في حدود الدستور والمواثيق والقانون وفي حدود الضمانات التي تكفل عدم إهدار الحقوق المشروعة، وعدم المساس بهذه الحقوق إلا وفقاً للضوابط الدستورية والقانونية التي تحدد ذلك.

3. السعي إلى تحقيق الرفاهية التي تعني تحقيق الأمن والحرية والكفاية الإنتاجية والعدالة الاجتماعية، هذه الأهداف تتوافق إلى حد كبير مع الإطار العريض الذي تسعى أطراف كثيرة إلى ترسيخه كتنوية نهائية، بمعنى الأمن للإسرائيلي والكرامة للفلسطيني، دون تحديد مضامين هذه الكرامة وحدودها وشروطها،

فأهداف الأمن القومي الفلسطيني هي تحقيق "الإرادة" و"الذات"، وإشاعة الأمن للوطن والمواطن، ضمن حدود قانونية ودستورية و"تحقيق الرفاهية"، لم يذكر هنا العدو الإسرائيلي كأحد المخاطر، ولم يذكر فكرة التحرير أو تحقيق العودة.... إلخ.

تجب الإشارة هنا إلى أن مفهوم الأمن القومي الفلسطيني لا يمكن تخريجه أو تفسيره أو الالتفاف عليه، ذلك أن التفسير البسيط والأولي لهذا المفهوم يعني القدرة على توفير الحماية الكاملة للشعب ولأرضه وسيادته ومصالحه ومستقبله، وهذا ما تعمل عليه السلطة بقدر إمكانياتها في مواجهة التهديدات الكبيرة التي تواجهها، وبالرغم من حالة الضعف التي سببها الانقسام، وحالة الانكشاف العربي.

الانقسام الفلسطيني الفلسطيني عام 2007، وقّر بيئة جديدة كلياً وشكل انعطافاً تاريخية في التاريخ الفلسطيني المعاصر، وبسبب الانقسام السياسي والانفصال الجغرافي بين الضفة وغزة، فإن الفصائل المسلحة في قطاع غزة، طورت بنية عسكرية متصاعدة، كما استطاعت بناء تحالفات إقليمية وفرت لها حماية من نوع ما ضد العدوان الإسرائيلي، هذا الوضع أدى إلى وجود مفهوم آخر للأمن القومي الفلسطيني لدى هذه الفصائل، ويتركز هذا المفهوم برأينا على ما يلي:

1. الالتجاء إلى الحلفاء والانضمام إلى المحاور، بحيث يصبح الفصيل جزءاً من معادلة إقليمية قادرة على التهديد والرد، وبهذا يضمن الفصيل التمويل والتجهيز والغطاء الأمني والسياسي.

2. تطوير بنية عسكرية قادرة على إدخال (إسرائيل) في إرباك أمني واجتماعي وسياسي، هي بنية عسكرية تستثمر في القدرة على الرد أو الردع.

3. العمل على تثبيت أنواع من الهدنة، مثل الهدوء مقابل الهدوء أو النار بالنار أو الاقتصاد مقابل الهدوء.... إلخ، وهي تهدئات محمية بالقوة العسكرية و ضمانات إقليمية هشة، تعمل دولة الاحتلال على تجاوزها.

4. عدم إغفال أنواع أخرى من الرد الشعبي المتصاعد والمركب، مثل المسيرات والبالونات الحارقة والإرباك الليلي.... إلخ.

هذه الرؤية أو قل التفسير للأمن القومي الفلسطيني ناتجة عن وعي لنخبة مسيطرة في القطاع، وبغض النظر عن صحتها أو عدم صحتها، احتمالات نجاحها أو عدم ذلك، أو استغلال (إسرائيل) لواقع الانقسام وتجييره لصالحها الاستراتيجي، بغض النظر عن كل ذلك، فنحن هنا لا نقيم ولا نُقوّم ولا نحاكم الانقسام، بل ما يعيننا هو ترجمة الأمن القومي الفلسطيني أو تفسيره أو تحليل واقعه، رغم إيماننا ومطالباتنا الدائمة بضرورة المصالحة باعتبارها أحد شروط تحقق الأمن القومي.

إذن، نحن هنا نتحدث عن رؤيتين أو تفسيرين أو ترجمتين للأمن القومي الفلسطيني، واحدة في الضفة المحتلة وأخرى في قطاع غزة المحاصر، والفروق بين الرؤيتين انعكست على الوضع الفلسطيني على النحو التالي:

1. أدت إلى ظهور تحالفات سياسية وأمنية متعارضة، وإلى ظهور استقطاب إقليمي في الساحة الفلسطينية، إن الوعي بمصلحة الوطن والمواطن على طريفي الانقسام دفعهما إلى عقد التحالفات والانضمام إلى محاور متعارضة، سياسة المحاور وجبهات التحالف تزيد من صعوبة المصالحة، وقد تمنعها.

2. ترجمة الأمن القومي الفلسطيني في الميدان خلق نوعين من العلاقة مع المحتل، فمن جهة محاولة البحث عن شراكات أو تقاطعات أو تسويات، ومن جهة أخرى محاولة البحث عن تفاهات مدفوعة الأجر، بعد ستة عشر عاماً من الانقسام، فإن العلاقات مع العدو تتشابه في الجوهر وتختلف في المظهر.

3. المحتوى السياسي والفكري والثقافي للأمن القومي الفلسطيني وأهدافه الأخيرة، خلق اختلافاً في هوية النظام السياسي وحتى المجتمع، والكلام يدور حول ليبرالية مدعاة أو إسلامية مدعاة أيضاً.

4. تغير نمط العلاقة مع الإقليم والعالم على طريفي الانقسام، فمن اعتراف مشروط بالشرعية إلى اتهام بالإرهاب، الاختلاف في تعريف الأمن القومي الفلسطيني على طريفي الانقسام أدى إلى اختلاف إقليمي ودولي في الاعتراف بالفلسطيني أو تمويله أو تهديده ومحاولة القضاء على تجربته.

مرة أخرى نشير هنا إلى أننا لسنا بصدد تقييم التجربتين أو الحكم عليهما، لأن هذا ليس من مهمة هذا البحث، وكل ما نقوم به هنا هو التوصيف الموضوعي □ بقدر الإمكان □ ولهذا يثار السؤال التالي: لماذا سمحت

(إسرائيل) للفصائل الفلسطينية بالنمو والتطور والتحول إلى كيان مزعج في الخاصرة الجنوبية كما تدعي أنه حدودها، في حين أن (إسرائيل) تمنع ذلك عن السلطة الفلسطينية؟

وليكن طرح السؤال بطريقة أخرى، هل (إسرائيل) غير قادرة على التعامل بشكل حاسم مع قطاع غزة؟

للإجابة على هذا السؤال، يمكن إيراد الإجابة على النحو التالي:

1. الانقسام السياسي الفلسطيني بحد ذاته مفيد للرؤية الإسرائيلية بعيدة المدى، فهو يفكك الوحدة والتمثيل السياسي الفلسطيني، فضلاً عن تفكيكه لوحدة الوسائل والأدوات والأطر والمفاهيم، وهو ما يجعل الدولة الفلسطينية مسألة بعيدة المنال.
2. يعطي (إسرائيل) الأدوات والمساحة والهوامش الواسعة للتعامل مع الشعب الفلسطيني، من خلال السياسات القديمة الجديدة، بمعنى، إرضاء طرف على حساب طرف آخر، وضرب طرف بالطرف الآخر، والاصطياد في المياه العكرة الدائمة.... إلخ.
3. خشية (إسرائيل) من خسائر بشرية أو إخراج عسكري أو مفاجئات لم تكن في الحسبان (كانضمام أطراف إقليمية للدفاع عن غزة على قلة فرص هذا الاحتمال حتى الآن على الأقل).
4. تواضع النتائج السياسية لاجتياح غزة، فليس هناك مكاسب سياسية أو أمنية ذات أهمية يمكن لـ (إسرائيل) أن تجنيها من هكذا عملية.

5. إدراك (إسرائيل) □ صدقاً أو توهماً □ أنها قادرة على التعامل مع قطاع غزة الآن من خلال الوسائل التالية: العدوان المتكرر، التحكم في حركة البضائع والأفراد، التفاهات العسكرية والأمنية، السيطرة المشددة على نشاطات الفصائل، التحكم في نوع وشكل المساعدات المتدفقة إلى القطاع.

6. خشية (إسرائيل) من المواجهة الحادة مع الإقليم من جهة، ومع الدول الغربية الداعمة له من جهة أخرى، في حالة سقوط عدد كبير من الضحايا في قطاع غزة، فالمساءلة القانونية وصورة (إسرائيل) العامة وكذلك الصورة الإعلامية.

7. برأينا فإن (إسرائيل) التي غادرت غزة في 15/08/2007، لأسباب قيل فيها الكثير، لن تعود إلى القطاع مرة أخرى، فالأسباب التي ذُكرت في حينه ما تزال على حالها، ولم تكن (إسرائيل) في كل مراحل التاريخ معنية بالسيطرة على قطاع غزة، المزدهم والمتوتر، والعصي على الانكسار.

بعد هذا كله، فإن تجربة قطاع غزة التي بدأت منذ العام 2007 وحتى الآن، وبعيداً عن رأينا فيها، فإنها تشكل إضافة نوعية للتجربة الفلسطينية، فإن شئت، فيها عودة إلى "الكفاح المسلح وتطوير حقيقي له"، لأنه يمارس على الأرض الفلسطينية، ولأنه أثبت ذاته في مواجهات عسكرية مع العدو الإسرائيلي منذ عام 2008 وحتى الآن، كما أن هذه التجربة حاولت وما

تزال تقدم مضامين اجتماعية وفكرية وثقافية للمجتمع، وبعيداً عن رأينا في ذلك وبغض النظر عن نجاح ذلك أو فشله أو كلفته البشرية والإنسانية، إلا أن هذه التجربة تحاول بناء نموذجها في أضيق الأماكن وأكثرها ازدحاماً وأشدّها حصاراً.

نقول إن تجربة قطاع غزة، على صعيد مواجهة الاحتلال، هي إضافة نوعية للتجربة الفلسطينية النضالية عموماً، بما في ذلك رؤيتها أو وعيها بالأمن الفردي والجمعي على حدٍ سواء، وبالاعتماد على الشعارات العلنية للفصائل في القطاع، فإن هذا الأمن القومي الفلسطيني يتضمن هذه الثوابت:

1. فلسطين كلها محتلة، بجزئها 1948 و1967، (وإن جرى

تعديلات خجولة على هذا المبدأ، ثم تم الكلام بشكل علني عن القبول بدولة على حدود 1967 حسب ما جاء في وثيقة حركة حماس في

مايو 2017 أو ما يتوافق عليه الفلسطينيون، وهذا يدل على أن مفهوم الأمن القومي الفلسطيني □ ككل أمن وأمر آخر □ يجري عليه ما يجري على كل النظم الاجتماعية والسياسية من تغيير وعمليات حذف وإضافة وتعديل.

2. عدم الاعتراف بـ (إسرائيل) هو شعار تم التعامل معه بطريقة

واقعية في مجمل الاشتباكات العسكرية مع المحتل منذ عام 2008

وحتى الآن 2023، وبالرغم من الرسائل المهمة، إلا أن هذا الأمر

مفيد في عملية الصراع، خاصة وأن حركة فتح لم تعترف بـ (إسرائيل).

3. القدس خط أحمر، وهو شعار عريض تمت ترجمته في أحيان كثيرة بطريقة فيها قدر من البراغماتية، حيث تم كسر الخط الأحمر من قبل دولة الاحتلال أكثر من مرة.

4. عدم الدخول في تسوية سياسية مع (إسرائيل) هو شعار يريح الفصائل في غزة من حرج التفاوض السياسي، تاركة ذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، في الوقت الذي تسمح فيه لنفسها بالدخول في تفاهات مؤقتة مع (إسرائيل)، الفصائل في قطاع غزة تتجنب الدخول في تسويات سياسية مع (إسرائيل) لأسباب أيديولوجية وسياسية، ولكنها من جهة أخرى حددت مواقفها وسقف مطالبها في أية تسوية سياسية قادمة، على الأقل هذا ما فعلته حركة حماس دون حركة الجهاد الإسلامي التي ترفض المبدأ كلياً ولكنها تفتح الباب من باب التوافق الوطني.

5. مشاغلة العدو وإبقاء باب المواجهة العسكرية مفتوحة.

6. تنمية هوية وطنية دينية ضمن أبعاد حزبية واضحة (وهو ما يخلق توتراً ما بين الهوية الوطنية الجامعة والهوية العقائدية، وما يزال هناك نقاط استنزاف بين التعريفين، وهو ما يغذى باستقطاب إعلامي وسياسي ملتهب).

7. الانضمام إلى الأحلاف والمحاور التي تخدم الرؤية السابقة لمفهوم الأمن القومي الفلسطيني، وعليه فإن فصائل قطاع غزة المسيطرة

ترى في نفسها جزءاً من محور "المقاومة" الذي يقوم على المواجهة والاشتباك والردع وانتزاع الحقوق بالقوة دون انتظارها، والسؤال هو: هل سينجح هذا المحور؟ وما هي إمكانات قدرته على تحقيق أهدافه؟

ولكن السؤال الأكثر أهمية هو: هل هناك إمكانية مستقبلية لأن تكون تجربة قطاع غزة جزءاً من الرؤية الشاملة للأمن القومي الفلسطيني؟ أم أن هذا الكلام يراد له نقاش أوسع على الصعيد الوطني؟

لأن هناك من يقول إن تجربتي الضفة المحتلة وقطاع غزة المحاصر تجربتان لا تلتقيان، وإن التقتا فإنهما لا تستطيعان إنقاذ بعضهما البعض أو تحمل كلفة بعضهما البعض، ويضاف إلى ذلك، أن أطرافاً كثيرة، على رأسها (إسرائيل)، ترفض هذا الالتقاء حتى لو تم استخدام القوة العسكرية.

المشاكل المنهجية التي تمنع بلورة عقيدة للأمن القومي الفلسطيني

استمراراً لما تقدم، فإن ما يعوق بلورة عقيدة نهائية للأمن القومي الفلسطيني، أو صياغة شمولية له هو ما يلي:

أولاً: كما تقدم فإن صفة الدولة لم تتحقق لا في الضفة المحتلة، ولا في قطاع غزة، والدولة كما تقدم أيضاً، هي أحد أهم أعمدة الأمن القومي وأهدافه، وفي حالتنا فإن ما نملكه هو بنى مؤسساتية أقل من دولة، حيث عمل الاحتلال على وضع كل المعوقات أمام استكمال بناء مؤسسات الدولة.

ثانياً: اختلاف الأهداف الوطنية حسب المراحل التاريخية والوقائع السياسية، وقد أشرنا سابقاً إلى هذه الاختلافات، وهي تتراوح ما بين الحفاظ على النظام السياسي، أو التحرير أو تأكيد الهوية أو الدولة الكاملة أو الدولة المجزوءة التي ترفضها القيادة الفلسطينية.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للشعب الفلسطيني في جغرافيا متعددة، وهو وضع خلق خصوصية فريدة من نوعها، فإذا كان الأمن القومي يشمل أمن البلاد كلها، ولا يتعلق بالحفاظ على بنى حكومية فقط، فإن الفلسطينيين يتوزعون في أصقاع كثيرة، وحمائتهم مسألة معقدة، بما فيهم الفلسطينيون الذين يعيشون داخل حدود فلسطين، بغض النظر عن أوضاعهم القانونية.

رابعاً: بما أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأضعف في هذا الصراع المستمر منذ 100 عام، فإن طريقة حمايته وحماية مصالحه تتطلب الكثير من الحكمة والنضج، وذلك ضمن بيئة عالمية وإقليمية غير داعمة، إن لم نقل إنها عدائية، إن حماية الفلسطينيين وحماية مصالحهم ضمن بيئة يسيطر فيها الأقوياء، يجعل من الكيفيات التي توفر الأمن للفلسطينيين بحدوده الدنيا، مسألة في غاية الصعوبة.

خامساً: العدوانية الإسرائيلية التي تمنع تطور المجتمع الفلسطيني نحو تشكيل دولة، والتي تمنع تطوره بكل اتجاه، وتحاول أن تلحق بالشعب الفلسطيني الضرر الدائم، بحيث يبقى مكشوف الظاهر غير قادر على حماية نفسه أو ممتلكاته.

اتفاق أوسلو والأمن القومي الفلسطيني

كانت عودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى أرض الوطن بناء على اتفاقية أوسلو، تحت مسمى "السلطة الفلسطينية"، بهدف إقامة الدولة الفلسطينية، وهو ما يعرف بالمشروع الوطني الفلسطيني، وذلك تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية، وضمن نظريتها الأمنية التي تسمى "نظرية الدولة العالمية للأمن"، والتي ترى بأن الأمن المطلق لا يتحقق إلا بإشراف دولة عالمية عظمى، وهناك طبعاً من يعارض ذلك ويؤمن بالمقابل بنظرية المجتمع العالمي للأمن، والتي تؤمن بانضمام جميع الدول إلى جمعية عالمية تحقق الأمن المثالي الدولي، ونلاحظ هنا الفرق بين رؤيتين مختلفتين، ما بين شمولية مركزية وبين شمولية عالمية.

ومنذ وجود السلطة الفلسطينية عملت جاهدة لترسيخ مرتكزات الأمن القومي الفلسطيني، وذلك لتحقيق الأهداف التالية (ونحن هنا نكرر الكلام لأهميته):

- الحفاظ على مسيرة السلام لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية ومنع أي تخريب داخلي أو خارجي.
- الحفاظ على السلطة وأمنها وأمن ووحدة مؤسساتها.
- حماية الشعب الفلسطيني ووضع بنية تحتية وتطوير الجانب الاقتصادي.
- كما عملت على وحدة القرار ووحدة الشعب الفلسطيني.

مستويات الأمن القومي حسب أوسلو

وبناء على اتفاق أوسلو، فقد تم اعتبار أن الأمن القومي الفلسطيني له مستويات تتأثر وتؤثر بالمستوى المحلي والإقليمي والدولي، ولذلك فلا بد من التفاعل والتعامل مع تلك المستويات لتحقيق التعاون وللحفاظ على ذلك الأمن، والمستويات الثلاثة المقصودة هي:

1. المستوى الأول: وهو الأمن الداخلي، وينقسم إلى قسمين، الأول هو الأمن الفردي للمواطن وللمجتمع الفلسطيني، والثاني هو أمن السلطة الفلسطينية.
2. المستوى الثاني: وهو المستوى الإقليمي، ونعني به دول الجوار، وهي عربية وإسلامية بالأساس، قادرة على الإسهام في حماية وتوفير الدعم للقضية الفلسطينية وإقامة الدولة، ولها دور هام في الاستقرار الإقليمي ودعم وتطوير الأمن القومي الفلسطيني.
3. المستوى الثالث: وهو المستوى الدولي، ونعني به قرارات الأمم المتحدة والدول الراحية لعملية التسوية، والمجموعة الأوروبية وروسيا، والتي من الممكن أو من المفروض أن تلعب دوراً أساسياً في مساعدة الشعب الفلسطيني على استرداد حقوقه وإقامة دولته، عن طريق اتخاذ تدابير وإجراءات دولية جماعية، كقوة ضامنة للسلام وضاعطة على (إسرائيل).

ملاحظات أساسية

استناداً على ما سبق، فإن اتفاق أوسلو أوكل للسلطة الفلسطينية أن تنفذ مهمات أمنية متعددة □ وكأنها دولة □ أما فيما يتعلق بأمن شعبها، فقد حرّمها من حمايته بشكل كامل، وذلك من خلال تجريد السلطة أو حرمانها من امتلاك أدوات الدفاع التقليدية المتمثلة في الرد المبني على الضربة الثانية المضادة، وترك ذلك □ بما فيه الهجوم والاقترام □ للإسرائيلي وحده، وهذا مخالف للاتفاقيات التي وقّعت فيما بعد بين الطرفين، اتفاق أوسلو جعل من اعتماد القوة للفلسطينيين أو حتى التلويح بها أمراً غير ممكن، لهذا، ولأن الأمر كذلك، فإن ما يتبقى للفلسطينيين للدفاع عن أنفسهم هي الرسائل والسبل غير العسكرية، أو على الأقل هذا ما أسست له اتفاقيات أوسلو أو دعت إليه، وعلى الرغم من أن الشعب الفلسطيني اكتشف سريعاً أن ذلك لا معنى له على أرض الواقع، ولهذا، سرعان ما ذهبوا إلى الأساليب التي تأتي بنتائج سريعة، وهي أساليب تدعو إليها الحالة المتفجرة من عدوانية ووحشية احتلالية، ومن انسجام من المزاج والتاريخ الفلسطيني.

الوسائل غير العسكرية الضامنة للأمن القومي الفلسطيني

نظراً للواقع المعقد الذي يعيشه الفلسطينيون □ على الأقل في الضفة المحتلة □ ونظراً للاتفاقيات الإقليمية والدولية، فإن ما يضمن الأمن القومي الفلسطيني □ وبعيداً عن فكرة امتلاك القوة الرادعة □ يتمثل فيما يلي:

1. الردع.

2. الوقاية الاستراتيجية.

وهاتان الوسيلتان يضمنان بشكل افتراضي □ على الأقل □ أن القوى المعادية ستواجه الكثير من العوائق التي قد تمنعها من استخدام القوة ضد الشعب الفلسطيني، هذا من جهة، أما من جهة ثانية، فإن هذه القوى المعادية ستدفع أثماناً سياسية وأخلاقية باهظة في حال قررت العدوان على الشعب الفلسطيني.

أي أننا نتحدث هنا عن ردع أخلاقي وسياسي، وعن أحلاف أو أوضاع قانونية وسياسية، تجعل من فكرة الهجوم أو الاعتداء علينا مكلفة.

إن هذه الوسائل للدفاع غير العسكرية تشمل ما يلي:

1. الضمانات الدولية: وتعني أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم ضمانات

وتعهدات ملزمة تجنب الفلسطينيين الهجوم أو الاعتداء الخارجي، على أن تكون هذه الضمانات جزءاً لا يتجزأ من أي اتفاق سلام شامل.

2. الاتفاقيات الثنائية: وهي اتفاقيات ثنائية تبرم بين منظمة التحرير

الفلسطينية و(إسرائيل) من جهة، وبين الطرفين وأطراف أخرى من دول الجوار، تهدف إلى ضمان عدم استخدام القوة ضمن ترتيبات لوجستية، ومن هنا فإن الأمن القومي الفلسطيني مرتبط، بشكل أو بآخر، بالتغيرات في الإقليم العربي، ويتأثر هذا الأمن بالترتيبات الأمنية في الإقليم العربي، أي أن الأمن القومي

اللسطيني هو جزء من الأمن القومي العربي والإقليمي، وهي حقيقة بُني عليها الكثير.

3. الحياد: وذلك من خلال إعلان القيادة الفلسطينية التزام مبدأ الحياد وتعزيز ذلك بترتيبات من الضمانات الدولية واعتراف المجتمع الدولي بوضع الفلسطينيين كطرف محايد.

4. الانضمام إلى التحالفات الدولية: كالدخول في حلف شمال الأطلسي بصفة عضو غير محارب، أو توثيق علاقات مع جبهة دولية، مع ما يترتب على ذلك من مزايا دفاعية، أو حتى جوانب سلبية.

5. ضرورة الاستعانة واشتراك المجتمع الدولي وإلزامه بتحقيق وعوده: كشرط ضروري للرغبة والاستعداد الفلسطيني للدخول في تحالفات وترتيبات ثنائية ومتعددة تضمن الأمن للشعب الفلسطيني، وللأسف، فإن المجتمع الدولي الذي ضمن اتفاق أوسلو بكل مستوياته، أثبت □ بالتجربة الفعلية □ أنه قادر على الانسحاب من التزاماته إذا تعلق الأمر بما يرى أنه يمس بالأمن الإسرائيلي الفردي والجمعي.

6. وسائل الدفاع غير المسلح: بما تتضمن كل وسائل الرد الشعبي، من مظاهرات وإضرابات وأشكال مدنية أخرى للدفاع، وصولاً إلى العصيان المدني، وهناك تجارب كثيرة في العالم استخدم فيها مثل هذه الأساليب، وربما لا تنجح مثل هذه الوسائل أمام عدو يعتقد أنه متقدم أخلاقياً، وأنه ديمقراطي محصن من النقد والعقاب، ولكن

مثل هذه الوسائل المدنية إن استخدمت بدأب وتطویر وتدرج ضمن شعارات قابلة للتحقق، يمكن لها أن تكون ذات أثر، والانتفاضة الأولى سنة 1987 خير مثال على ذلك.

7. الدفاع الإعلامي: بمعنى أن يكون الإعلام جزءاً من الرؤية الأمنية الشاملة، واستغلال حقيقة أن القضية الفلسطينية هي قضية ذات أبعاد عالمية.

ما ذكر أعلاه يؤسس لاستراتيجية فلسطينية تقوم على مفهوم الدفاع السلبي أو "دفاع لا هجومي" حسب د. طلال أبو عفيفة، الذي يعتقد أن مثل هذه الاستراتيجية تمنح القيادة الفلسطينية مساحة كبيرة للاختيار والانتقاء لبلورة عقيدة أمنية قومية، حسب الظروف الميدانية والسياسية، وأن تجمع هذه العقيدة عناصر "اللين" و"الشدة"، وهو ما يتطلب □ حسب الباحث المذكور □ توفر قابلية استخبارية عالية وتواجد قوات دولية □ دائم أو مؤقت □ ومنظومة مختلفة تضمن تعهدات متبادلة و ضمانات دولية، وقد يكون كل ذلك جزءاً من ترتيبات انتقالية على طريق انسحاب إسرائيلي كلي من الأراضي الفلسطينية، ولا ننسى هنا أهمية العلاقة الحيوية بين الأمن الفلسطيني والعربي باعتبار تطابق المصالح والأهداف، أو على الأقل، من المفترض أن يكون.

وغني عن القول أن كل ما سبق ذكره لم يصمد أمام الواقع على الأرض، إذ أن العدوانية الإسرائيلية وتدهور الشارع الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف، وصولاً إلى الفاشية، جعل من كل هذه الوسائل غير ذات جدوى، بهذا الصدد، فإن الأمر يعود إلى المربع الأول، وهو أن الفلسطيني بدون أمن، لا فردي ولا

جمعي، وأن الوسائل غير العسكرية، وإن كانت في بعض الأحيان مطالب أو حتى شروط من أصدقاء أو حلفاء، لا تُجدي نفعاً أمام العقلية الاستعمارية والعدوانية والاستتصالية الإسرائيلية، إذ أن التوجهات الإسرائيلية الأخيرة التي مثلتها حكومة نتنياهو المتطرفة (سنة 2023)، تهدف إلى ما يلي:

1. تجاوز التسوية مع الفلسطينيين وفرض الاحتلال العنصري واسقاط حل الدولتين وضم الضفة المحتلة.

2. العمل على توسيع عمليات التطبيع مع العالم العربي والاندماج اقتصادياً وأمنياً في الإقليم العربي، وهنا لا بد من الإشارة إلى الأمن القومي العربي يتضرر كثيراً بفعل التطبيع، لأن التطبيع يعمل على تفكيك المصالح والأهداف السياسية والأمنية للعالم العربي، وهو ما ينعكس سلباً على حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ورغم كل الجهود الإسرائيلية المبذولة من أجل تحقيق الهدفين السابقين، إلا أنها كما يبدو أنها لم تنجح في ذلك، إذ أن (إسرائيل) تفترض أن الإقليم العربي سيقبل □ إلى ما لا نهاية □ فكرة السلام مع (إسرائيل) والقبول بشطب الشعب الفلسطيني عن الخارطة، إذا استمرت (إسرائيل) في هذا الوهم أو العمل من أجل تحقيقه، فقد تتفاجأ سريعاً، وأن التغييرات الحاصلة في مواقف دول الخليج بالذات، والتقارب الإيراني السعودي وتمدد النفوذ الروسي والصيني في المنطقة وتداعيات الحرب الأوكرانية الروسية، كل ذلك قد ينذر بتغييرات حقيقية في مفهوم الأمن القومي العربي بعيداً عن التأثير والنفوذ الإسرائيلي، وهو ما نأمل أن يستمر ويتعمق.

وإذا كان كل ما قيل لا يصمد أمام الواقع، فهل ما قيل غير صالح ليكون أساساً لاتفاق مرحلي مع (إسرائيل) في لحظة تاريخية مناسبة وشروط ناضجة؟ والجواب على ذلك أن هذا ممكن في حالة أُجبرت أو تخلّت (إسرائيل) عن تعنتها أو عن عدوانيتها، إما لضغوط خارجية أو اقتناع داخلي.

أزمة النظام السياسي الفلسطيني وأثره على بلورة عقيدة أمنية
قومية

أولاً: النظام السياسي الفلسطيني

تعرض النظام السياسي الفلسطيني لعمليات تشويه، وما يزال، بسبب خلل بنيوي في نظام السلطة الفلسطينية، فيما يعود إلى مجموعة عوامل موضوعية تتعلق بنشوء السلطة ككيان منقوص من جهة، ومن جهة أخرى القيود المفروضة على هذه السلطة بحكم الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وخاصة المتعلقة بالاقتصاد والأمن، ولهذا فإن النظام السياسي يعاني من إشكاليات متعددة تؤثر بشكل سلبي أيضاً على بلورة عقيدة أمنية قومية شاملة وثابتة، ومن تلك الإشكاليات ما يلي:

1. كان النظام السياسي الفلسطيني نتيجة تغيرات إقليمية ودولية، وليس عن طريق أو نتيجة عملية ديمقراطية مجتمعية. إن النشأة التي صاحبت ظهور هذا النظام خلقت معه أزماته وتناقضاته التي وجدت تعبيراً لها في مقاربة الأمن القومي.

2. العلاقة الإشكالية بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ترتب عليها إشكالات وتداخلات في مستوى هيكل ومؤسسات النظام السياسي، وهذا مما يشكل عوامل معيقة لتطور هذا النظام السياسي، الأمر الذي ينعكس تشويشاً على بلورة عقيدة أمنية واضحة المعالم.

3. الضغوط الدولية والإقليمية التي مورست على النظام السياسي الفلسطيني لم تؤد فقط لتحويله من نظام رئاسي إلى نظام رئاسي برلماني، وإنما أدت، فيما أدت، إلى تعميق أزمة النظام من حيث ظهور ازدواجية الحكم وتنازع الصلاحيات، وهو ما أدى إلى حالة من الضعف من جهة، وفي الرؤية الشاملة للأمن الفلسطيني من جهة أخرى.

4. أدى الانقسام الفلسطيني إلى إشكالية جديدة لهذا النظام، المأزوم أصلاً، وذلك عندما قاد الانقسام إلى وجود علاقة ملتبسة في هذا النظام السياسي بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس، حيث انقسمت مؤسسات هذا النظام بين غزة والضفة، وظهر مفهومان للأمن القومي، ومرجعيتان لمضمون "الدولة" و"المجتمع"، رغم عدم نضج الدولة أو حتى المجتمع.

5. تعطيل المجلس التشريعي □ بسبب الانقسام □ أدى بدوره إلى غياب العديد من الأدوات الرقابية المهمة، مثل الاستجواب وحجب الثقة وعدم الالتزام بالإجراءات والمدد الزمنية، وتخلى المجلس عن القيام بدوره الرقابي والتشريعي.

6. استمراراً للنقطة السابقة، فإن غياب الرقابة البرلمانية على عمل الأجهزة الأمنية، أدى إلى إبراز الإشكاليات المتعلقة بصلاحيات المجلس في مجال الأمن، مما يترك فجوة من العلاقة فيما بين الجمهور الفلسطيني والمؤسسة الأمنية.

ثانياً: أزمة مفاهيم تتعلق بالأمن القومي الفلسطيني

طرح الباحثان حسين آغا وأحمد سامح الخالدي، قبل عشر سنوات تقريباً، عدداً من الأسئلة التي تفسر ما أسماه "التخبط الفلسطيني" فيما يتعلق بوضع أسس لازمة لتطوير إطار لمفهوم الأمن القومي الفلسطيني، إن الإجابة على هذه الأسئلة أو الاستفسارات سيضع تلك الأسس موضع التنفيذ، وستسهّم هذه الإجابة بوضع أطر جامعة ومقبولة لهذا الأمن الغائب.

يطرح الباحثان هذه الإشكاليات التي تجعل من مفهوم الأمن القومي الفلسطيني مفهوماً غير محدد ولا مستقر وأورد الباحثان الإشكاليات التالية باعتبارها تحديات للأمن القومي الفلسطيني (ونحن هنا نعيد ما أورده الباحثان بكلماتنا وفهمنا وتعليقنا):

1. لا يمكن أن تتبلور عقيدة أمنية قومية دون تحديد الهدف المنشود، أهو تحرير الوطن أم بناء الدولة المفترضة؟ الهدف هنا يحدد العقيدة الأمنية، وإذا كان من الممكن الجمع بين الهدفين فلا يمكن الجمع بين عقيدتين متناقضتين.

2. إن بلورة عقيدة أمنية قومية تتطلب إجماعاً مقبولاً بين أبناء الشعب الفلسطيني حيثما كانوا، في الداخل والخارج، ولا يجوز أن يستأثر

طرف بوضع القرار دون الطرف الآخر، والتحدي هو" كيف يمكن أن يشارك الجميع في مثل هذا القرار؟ وهل بالإمكان أن تكون مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية قادرة على أن تقدم الإجابة على هذا السؤال؟ أم المطلوب مشاركة أوسع من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية؟

3. لابد من تصويب العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يتم تحديد المهام والواجبات والتراتبية والمسؤولية والتمثيل والمرجعيات ومواقع الفصائل الفلسطينية من السلطة ومن المنظمة.

4. لابد أيضاً من الإجابة على السؤال الهام جداً، وهو كيف يمكن التوفيق بين الكفاح المسلح من جهة وبناء الدولة وسيادة القانون من جهة أخرى؟ وهل هناك مزيج مثالي وقابل للتحقق يجمع بين التفاوض والكفاح المسلح؟ إن هذه الإشكالية التي ما تزال تشغل العقل الفلسطيني حتى كتابة هذه السطور.

5. من التحديات الكبرى أمام بلورة عقيدة أمنية قومية هو ما إذا كان بالإمكان أن تستمر السلطة الفلسطينية بشكلها الحالي، وأن يكتب لها البقاء دون تمكنها من توفير الأمن الفردي أو الأمن الجمعي أو كليهما، لا يمكن أن يعيش الفلسطينيون دون أمن على كل المستويات مقابل خدمات أو تسهيلات، وإذا نجح هذا الأمر عدة سنوات فإنه لن ينجح في السنوات القادمة، خصوصاً أن الشره والشر الإسرائيلي لا يتوقف ولن يتوقف.

6. إن بناء عقيدة أمنية قومية يتطلب الشعور بالاستقرار والقدرة على التخطيط للمستقبل، وفي حالة مثل الحالة التي نعيش، حيث يغيب الحل المؤقت، الذي نرفضه وطنياً، وكذلك غياب الحل الدائم للصراع، وعليه، فإن غياب الحل الدائم حتى الآن يجبر الفلسطينيين أو يضطرهم إلى التسويات الأمنية المؤقتة التي تكون عادة على حساب الفلسطينيين وأمنهم، نتيجة الاختلال في ميزان القوى.

7. بما أن التفاوض مع (إسرائيل) فشل حتى اللحظة، أو على الأقل توقف منذ سنة 2012، فهل باستطاعة القيادة الفلسطينية اتخاذ خطوات من جانب واحد لبلورة عقيدة أمنية قومية دون الاتفاق حولها مع الجانب الإسرائيلي؟ بكلمات أخرى، هل يمكن للفلسطينيين أن يغامروا بالخروج من الاتفاقيات والالتزامات؟ وهل ذلك سيجعلهم عرضة للضغوط المختلفة؟ إن بلورة عقيدة أمنية قومية تتطلب في الحقيقة قدراً كبيراً من الاستقلالية، بعيداً عن الاحتلال وإنهاء الانقسام.

8. العقيدة الأمنية القومية تحتاج أيضاً إلى مراجعة تاريخية، وربما عقائدية، فالعقيدة الأمنية القومية تبنى على أسس تاريخية، وفي حالتنا الفلسطينية فإن هناك تعارضاً بين حقوقنا التاريخية وبين ما حددته الاتفاقيات من حدود جغرافية، إن هذا التعارض والتناقض يضع تحديات أمام بناء عقيدة أمنية قومية متماسكة.

9. إن العلاقة المشتركة بين حقوق الإنسان والحقوق السياسية هي جزء من النقاش الفلسطيني الدائم، فالعودة حق من حقوق الإنسان الأساسية، ولا يمكن لأي قيادة فلسطينية أن تتنكر له أو تتجاوزه، وما زالت القيادة الفلسطينية تتمسك بهذا الحق، كما لا يمكن استبداله، حتى بحق سياسي، كإقامة الدولة الفلسطينية.

10. إن عقيدة أمنية قومية تتبلور في ظل دولة ذات "حدود مؤقتة" ستكون مختلفة بالتأكيد عن مثلتها في ظل دولة الفصل العنصري، فضلاً عن اختلاف المكاسب في ظل الحالتين السابقتين، ولأن المعروض على الفلسطينيين دائماً هو الاختيار بين السوء والأسوأ والضيق والأضيق، فإن عقيدة أمنية قومية في مثل هكذا ظروف ستتأثر تماماً بمجمل المطالب والتحديات.

11. ومن التحديات لبلورة عقيدة قومية أمنية ما يتعلق بالعمل الديموغرافي، باعتباره عامل قوة أو ضعف، في ظل غياب الحل النهائي، وما يمثل هذا العامل من تهديد لوجود الاحتلال الذي قد يتعامل معه بخطوات متطرفة، مثل الترانسفير مثلاً.

12. ومن التحديات أمام بناء عقيدة أمنية قومية إرساء مبادئ الديمقراطية أو العمل بها، مقابل التمسك بتقاليد الأنظمة السياسية في العالم الثالث، إذ أن الديمقراطية تعني إشراك المكونات السياسية والاجتماعية في القرار، كما أنها تؤدي إلى بناء مجتمع مرن يعود إلى صناديق الاقتراع، الأمر الذي يعني الشرعية والقبول،

وهنا يمكن القول بأن من يفوز بصناديق الاقتراع لا يعني أن يتجاوز العقد الاجتماعي، أو تجاوز من لم يفز في حالتنا الفلسطينية.

13. ومن التحديات أمام بلورة عقيدة أمنية قومية هو الشعور بأن الزمن يعمل لصالحنا، فيما أن معطيات الواقع تعمل ضدنا، ولهذا فإن اعتبار عامل الأمن أحد عناصر تلك العقيدة، بحيث يتم استغلاله أفضل استغلال.

14. ومن التحديات أيضاً هو محاولات إجبار الفلسطينيين على قبول دويلة منقوصة في كل شيء، وتعاني من الاشتراطات والالتزامات، أو قيام كيانية في قطاع غزة، مع ما يتبع ذلك من قيود ورقابة على بناء عقيدة أمنية قومية.

تأثير الانقسام على مفهوم الأمن القومي الفلسطيني

الانقسام الفلسطيني الفلسطيني الذي أعلن عن ذاته عام 2007، كان نتيجة لخلافات واختلافات عميقة بين حركتي فتح وحماس، فهو نتيجة أو ترجمة للانقسام الفكري والأيدولوجي التي عبّرت عن ذاتها أيضاً قبل 2007 بكثير.

ولكن انتخابات عام 2006، التي أسفرت عن فوز حركة حماس ومن ثم تشكيلها حكومة برئاسة إسماعيل هنية، كشفت طبيعة الخلافات

والتناقضات، ليس هذا فقط، بل لعبت أطراف كثيرة، إقليمية ودولية، أدواراً مختلفة لتعميق الخلاف الذي أدى إلى انقسام حقيقي، سأل خلاله شلال من الدم والكراهية، ولا يزال هذا الانقسام حتى يومنا هذا (2023).

والانقسام هو □ حسب الباحث لؤي المصري □ ما يلي:

1. حالة الانشطار، وهو انشطار جغرافي يزيد من العزلة السياسية بين الضفة وغزة.
2. حالة من الانشطار الأيديولوجي في مفهوم التبعية، من حيث علمانية حركة فتح وميولها إلى الديمقراطية والوطنية والمفاهيم الحديثة للدولة، ومن حيث ميول حركة حماس الدينية المؤطرة من خلال حركة الإخوان المسلمين التاريخية وآبائها المؤسسين مثل حسن البنا وسيد قطب.
3. تحويل تلك الخلافات إلى ترجمة فعلية، من حيث انفجارها على شكل صدمات مسلحة أسفرت عن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة.
4. ترجمة الآمال والأهداف الأيديولوجية والسياسية للأطراف، من حيث قيام طريقتين في الانقسام بتطبيق رؤاهما الفكرية والعقائدية إلى أفعال، من خلال تطويع الجمهور أو غسيل الأدمغة، من خلال وسائل إعلامية ووعظية وغيرها.

هذا، وغني عن القول أن الانقسام الذي بدأ عام 2007 حتى يومنا هذا (2023) قد شهد كثيراً من التقلبات والتفاصيل، ومحاولات رآب الصدع وتدخل الوسطاء والرعاة، وتوقيع العديد من اتفاقيات المصالحة في العديد من الدول العربية، وخصوصاً في القاهرة، ولكن الانقسام بقي على ما هو عليه، بل يمكن القول إنه يتعمق أكثر فأكثر.

تهديدات ومخاطر الانقسام على الأمن القومي الفلسطيني

الانقسام الذي شكّل صدمة للوعي الفلسطيني، أنتج العديد من ظواهر الضعف والتفكك وخيبة الأمل لدى الشعب الفلسطيني حيثما تواجد، وقد أثر هذا الانقسام □ فيما أثر □ على حالة الأمن القومي الفلسطيني، ومن ذلك:

1. غياب الديمقراطية والشراكة السياسية: حيث لا توجد مؤسسة جامعة لصناعة القرار السياسي والأمني لمواجهة التهديدات، كما أن هناك غياب للخطاب السياسي الجماعي، وهو ما أدى إلى غياب الشراكة والمشاركة السياسية، وهو ما كشف عيوب التجربة الديمقراطية الفلسطينية، حيث تم الاكتفاء بالشكل دون المضمون.
2. تحديات الأمن الداخلي: ذلك أن الانقسام شكّل تهديداً مباشراً للأمن القومي الفلسطيني، من حيث خروج قطاع غزة من سيطرة الأجهزة

الأمنية، الأمر الذي أضعف ويضعف الموقف السياسي الفلسطيني، ومنح الفرصة للاحتلال بالتحلل من الاتفاقيات السابقة، فيما يتعلق بغزة أولاً، وعدم التعامل مع الأراضي الفلسطينية كوحدة واحدة ثانياً، وهذا وضع لا يمكن معه تحديد عقيدة أمنية للأمن الفلسطيني دون تحديد واضح للأمن الاستراتيجي للشعب الفلسطيني، ولا يخفى على مراقب أن الأمن الداخلي تزعزع بشكل كبير جراء الانقسام، وذلك لما شهدته الساحة الفلسطينية من عمليات ثار أو انتقام وملاحقة والمعاملة بالمثل، مع ما يحمل ذلك من مخاطر أمنية واجتماعية كبيرة.

3. تشنت قرارات التنظيمات المسلحة: ذلك أن تنظيمات مختلفة استطاعت الحصول على أسلحة ثقيلة بعد الانقسام، وهو ما أعطاها القدرة على إطلاق الصواريخ دون تنسيق أو اتفاق على طبيعة وهدف وتوقيت إطلاق هذه الصواريخ، هذا التفرد في القرار أدى إلى اندلاع مجابهات مع العدو الإسرائيلي دون استعداد ودون تهيئة، اختلاف الفصائل الأيديولوجي أو السياسي وتناقض البرامج، جعل من الأمن القومي الفلسطيني في مهب الريح في أحيان كثيرة.

اختلاف البرامج وتشنت القرار وتعارض الأهداف بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، جعلت هذه الفصائل تخطف من السلطة الفلسطينية احتكارها للقوة، كما أنها نافستها على السيطرة في الشارع، وأدى ذلك □ فيما أدى □ إلى صدمات حقيقية في الشارع، مما أفقد السلطة الفلسطينية جزءاً من هيبتها.

الانقسام الفلسطيني أضر بالأمن القومي الفلسطيني من حيث تأثر السطات الثلاث بحالة الانقسام، مما خلق واقعاً بنيوياً وثانويماً منفصلاً بين الضفة وغزة، فانقسام السلطة التنفيذية مثلاً طال السياسات الأمنية والإدارية والمالية والتشريعية، وزعزعت وحدة السلطة القضائية ووحدة السلطة التشريعية، وخلق واقعاً سياسياً استثنائياً لا مثيل له في أي نظام سياسي، ولا توجد سوابق تاريخية مماثلة أو مشابهة تصلح للقياس أو استخدامها كإطار مرجعي لتصبح البنية السياسية أمام بُعد دستوري معقد، هذا فضلاً عن تجربة الانقسام المريرة فيما يتعلق بالاقتصاد الذي تدهور بشكل كبير وألقى بتداعيات كبيرة على النظام السياسي الفلسطيني.

كذلك أدى تشتت القرار العسكري وتناقضاته أيضاً □ كما رأينا □ إلى خسارات حقيقية على المستوى العسكري والسياسي أيضاً.

4. الفصل الجغرافي وأثره على الأمن القومي الفلسطيني: حيث أن الفصل الجغرافي يضر بشكل كبير في مفهوم الشرعية الفلسطينية، ويعزز ذلك ويدعم الانقسام السياسي، وهما عاملان □ الانقسام والفصل □ يلحقان أكبر الضرر بالمشروع الوطني الفلسطيني، ذاته الذي يدعو إلى إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 (الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) كوحدة جغرافية وسياسية واحدة.

إن هذا الفصل الجغرافي، فضلاً عن السياسي، سيجعل من فكرة التنمية الشاملة فكرة غير قابلة للتحقق، فالمشروع الوطني الفلسطيني لا يتجزأ ولا يمكن تحقيقه بمعزل عن المكونات الفلسطينية جميعاً، لهذا، فإن الانفصال

أو الفصل أو التجزئة أو الانعزال، يشكل ضرراً هائلاً على الأمن القومي الفلسطيني متمثلاً في الأمن الاجتماعي والاقتصادي.

5. انعدام الثقة بين أطراف النظام السياسي الفلسطيني: حيث أن غياب الثقة بين أطراف هذا النظام يؤدي إلى شلل في عملية تجسيد أو تحقيق الأمن القومي الفلسطيني، كما يؤدي إلى إشكالية في الإقرار بوجود أو عدم وجود نظام سياسي فلسطيني أصلاً، وبهذا فقد شكّل النظام السياسي الفلسطيني حالة استثنائية، نظراً لعدم إقامة دولة فلسطينية خاصة، فالنظام السياسي لا يقوم في ظل غياب الدولة القومية أو في غياب السيادة، فوجود الدولة القوية ذات السيادة هو شرط أساسي لوجود نظام سياسي أصلاً.

إن انعدام الثقة بين طرفي الانقسام أدى إلى تناقض أو اختلاف في مفهوم الأمن الداخلي والفردي والجمعي، واختلاف في التعاطي مع المبادرات السياسية والأمنية، واختلاف هدف الدولة ومضمونها ومرجعياتها، كما أدى الانقسام إلى خلخلة الثقة الإقليمية والدولية بطرفي الانقسام إلى درجة وصم حماس بالإرهاب، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة.

آثار الانقسام على الأمن القومي العربي

وهي آثار متعددة المستويات والمجالات، ويمكن اجمالها فيما يلي:

1. منح الانقسام (إسرائيل) الفرصة لتعميق الاستيطان وتهويد القدس المحتلة.

2. كان الانقسام ذريعة للكثيرين في اتهام الشعب الفلسطيني بعدم قدرته على إقامة دولة، وأنه غير ناضج ولا يمكنه أن يكون دعامة للاستقرار في المنطقة.

3. أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي وحصر القضية الفلسطينية بالمساعدات الإنسانية.

4. أدى الانقسام أيضاً إلى تدخل القوى الإقليمية المتعددة، الأمر الذي أدى إلى ضرر في الأمن القومي العربي، من حيث زيادة التهديدات والإملاءات والضغط.

وعوداً على بدء، فقد أشرنا إلى تقاطع الأمنيين القوميين الفلسطيني والعربي في علاقتهما بدولة الاحتلال، وإلى أهمية الربط بين الساحتين العربية والفلسطينية، ونوايا (إسرائيل) العلنية إلى فصل الساحتين عن بعضهما البعض والاستفراد بكل دولة عربية على حدة لإفراغ مفهوم الأمن القومي من محتواه الشامل.

ومن التحديات أمام بلورة عقيدة أمنية قومية، هو ذلك التناقض الناشئ من مضمون الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فهل كانت فكرة حل

الدولتين هي رؤية استراتيجية ثابتة وأبدية، أم أنها تأتي بسبب الظروف القاهرة؟ إن غياب الرؤية النهائية لحل الصراع - وعدم اتفاق الفلسطينيين حولها أصلاً □ يضع كثيراً من التحديات أمام بلورة عقيدة أمنية نهائية أيضاً، بالرغم من اقتراب حركة حماس في وثيقتها السياسية التي تم نشرها عام 2017 من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية (دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس).

بما أن القرارات الفلسطينية في كثير منها على الأقل □ تؤخذ عن طريق التوافق وليس عن طريق الأغلبية □ لغياب المؤسسات أو ضعفها أو غياب الانتخابات وعمليات التصويت - فإن هذا التوافق قد يؤثر على طبيعة ونوعية أية عقيدة أمنية قومية، إذ أن الاحتكام إلى التوافق أو إلى الأغلبية دليل على استثنائية الظرف الذي يعيشه الشعب الفلسطيني.

الفرق بين قائد الثورة ورئيس الدولة ينعكس مع طبيعة اتخاذ القرارات وأثرها، ففي الوقت الذي يكون قائد الثورة أكثر حرية في اتخاذ القرار، فإن رئيس الدولة يكون مقيداً بكثير من الاتفاقيات والضوابط، وفي حالتنا الفلسطينية فإن الارتباك الحاصل والتداخل بين المنصبين يؤدي إلى اضطراب في بلورة عقيدة أمنية قومية.

ومما يشكل تحدياً لبلورة هذه العقيدة الأمنية القومية، هو ذلك التناقض أيضاً الناشئ عن الرغبة في الإنجاز السياسي والرغبة في التنمية الاقتصادية، إذ أن تقدم أحدهما سيكون على حساب الثاني، وهي معادلة وضعها المحتل والممول الأجنبي معاً، بحيث عملت الدول المانحة، الفاقدة للقدرة بالتأثير

على دولة الاحتلال، على تحول التمويل وتحسين الشروط الاقتصادية بديلاً عن التقدم في المجال السياسي. ربما يلعب دوراً في ضبط وتشكيل العقيدة الأمنية القومية الفلسطينية هو ذلك التناقض أيضاً الحاصل ما بين القدرة على اتخاذ قرار مستقل والتدخل الدولي الذي يتخذ شكل الضغوط أو النصائح أو الاسترشاد، إن التدخل الأجنبي ليس خيراً كله، وليس شراً كله، ولكنه بالتأكيد يلعب أدواراً هامة في ضبط وتشكيل عملية التسوية.

المنطلقات الوطنية لاستراتيجية الأمن القومي الفلسطيني

أولاً: البعد السياسي للأمن القومي الفلسطيني:

يعد "النظام السياسي الفلسطيني" من أقدم النظم السياسية التي تركز تحت الاحتلال، وما تزال، حتى هذا اليوم (2023)، ولهذا فإن ثقافة المقاومة وتحرير الأرض هي التي سادت بديلاً عن ثقافة مؤسسات الدولة، واستغل المحتل ذلك لتصوير الشعب الفلسطيني بأنه إرهابي وغير ناضج ولا يستحق دولة.

ويتكون النظام السياسي الفلسطيني من منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الفصائل المشاركة وغير المشاركة فيها، في داخل الوطن أو خارجه، ورغم أن هذا التعريف قد يحظى ببعض النقد أو حتى المعارضة، ولكنه □ أي هذا التعريف □ مفيد لفهم الحالة الفلسطينية التي لم تستطع أن تبني دولة على مدى قرن كامل، بسبب الاحتلال أو اعتراض مسيرة البناء بالقوة.

ومنذ عام 1994 حيث تم توقيع اتفاق أوسلو، ظهرت السلطة الفلسطينية بناءً على قرار المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة بتونس في تشرين أول من عام 1993، بركائزها الثلاثية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي المكونات التي تتألف منها أي دولة مستقلة في العالم.

ولكن هذا الوضع دخل مرحلة من الأرباك والاضطراب والغموض بسبب عدم انسحاب (إسرائيل) من الضفة المحتلة من جهة، وكذلك لسياسات معينة اتخذتها السلطة الفلسطينية زادت من حالة عدم الوضوح السياسي، إلى جانب ذلك ما قامت به بعض الفصائل المعارضة التي عملت بجهداها على تعقيد مسيرة السلطة الفلسطينية.

بعد قيام السلطة الفلسطينية طرأ كثير من التغيرات على النظام السياسي الفلسطيني الجديد تمثلت فيما يلي:

1. عملية النشاط السياسي للأحزاب والحركات بما لا يتعارض مع التزامات السلطة الفلسطينية الأمنية.
2. ضعف الأحزاب والقوة السياسية لصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية.
3. تراجع وضعف التشكيلات الجماهيرية، مثل اتحاد الطلاب والعمال والنساء واللجان المهنية.
4. تولى السلطة الفلسطينية أعمالها من إقرار للسياسات والتشريعات التي غيرت من البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

5. ظهور نخب جديدة ترافقت مع عمليات الاقتراع، ومن خلال وجود مؤسسات تابعة للكيان السياسي الجديد، مثل الوزارات وهيئات وأجهزة أمن.

هذا من جهة، أما ما يهدد هذا البعد السياسي الداخلي فهو يتمثل فيما يلي:

1. الصراع على السلطة.

2. الاضطرابات الداخلية (عشائر، جهوية، حزبية).

3. تعدد المستوى القيادي المؤثر في اتخاذ القرار الذي يقود إلى عدم اتخاذ القرار الصحيح في الوقت الصحيح.

أما ما يهدد البعد السياسي الخارجي للسلطة الفلسطينية فهو يتمثل فيما يلي:

1. المقاطعة الإقليمية أو الدولية لأحد مكونات السلطة الفلسطينية أو السلطة ذاتها.

2. ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على السلطة وعملها.

3. اختلال الموازين السياسية مما يؤدي إلى عدم القدرة على اتخاذ القرار.

أما ما لحق بالنظام السياسي الفلسطيني بعد سيطرة حركة حماس على القطاع بالقوة العسكرية عام 2007، فقد ازدادت التحديات في وجه

التوجهات السياسية الفلسطينية وأدخلت مفاهيم جديدة على الأمن القومي الفلسطيني ومن هذه التحديات:

1. تم تجاوز خطوط حمراء كثيرة في الوعي الفلسطيني، كإراقة الدماء الفلسطينية والمطاردة والاعتقال.... إلخ.
2. تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني بسبب الانتماء الحزبي والانقسام، وما قامت به حركة حماس في 14/06/2007.
3. تداعيات خطيرة لحقت بالأجهزة الأمنية الفلسطينية بسبب سياسات التعيين والترشيح القائمة على الانتماء والميول الحزبية للطرف المسيطر.
4. استخدام أو تفعيل المواد القانونية حسب المصلحة الحزبية للطرف المسيطر.
5. تأثير القرارات السياسية للنخب المسيطرة بالمصالح الحزبية والشخصية، وهي حالة لا يمكن معها التوصل إلى بناء أمن قومي حقيقي.

ثانياً: البعد الاجتماعي للأمن القومي الفلسطيني:

الأمن الشامل لا يقتصر على شؤون أمن الدولة، بل يشمل أمن المواطن أيضاً، وهذا يتطلب توازناً دقيقاً بين مطالب تأمين الدولة وحماية مطالب المجتمع من الأخطار والتهديدات الداخلية، وهذا يفترض ما يلي:

1. توفير حالة أمن واستقرار كافية للعمل والإنتاج.

2. قوة وترابط النسيج الاجتماعي وتمتعته بقيمه وخصائصه.

وتتمثل مشكلة النظام السياسي الفلسطيني في بعض جوانبها إلى طبيعة البنى الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، حيث أن هذه البنية هي بنية عشائرية رغم كل التجارب النضالية التي مر بها المجتمع الفلسطيني في صراعه مع الاحتلال الإسرائيلي، وانعكست البنية العشائرية على الحياة السياسية الفلسطينية، إذ أصبحت تدار بعقلية زعيم القبيلة، وهو ما نراه في كثير من الحالات لدى الفصائل الفلسطينية، وقد أدى الانقسام السياسي إلى انقسامات أخرى جغرافية واجتماعية (في العلاقات الأسرية، والزواج... إلخ). وهذا ما يطرح قضية السلم الأهلي باعتبارها ركيزة هامة من ركائز الامن القومي الفلسطيني، فالسلم الأهلي هو الترجمة الفعلية للأمن الفردي الذي يقود إلى الامن الجمعي، والسلم الأهلي يحتاج إلى حياة سياسية صحية كما يحتاج إلى تربية مجتمعية ترافق كل ذلك، إلى جانب أن هناك مسؤولية على النخب السياسية الفلسطينية بأن تتصدر المشهد وتعمل على تعزيز السلم الأهلي، وتبتعد بعض الفصائل عن اللعب على هذا الموضوع الحساس، حيث أن تفكك المجتمع يضر كثيراً بمناعته الوطنية.

ثالثاً: البعد الاقتصادي للأمن القومي الفلسطيني:

يظهر تأثير البعد الاقتصادي بشكل سريع ومؤثر وفعال عندما يستخدم قوة ضاغطة على الخصم للتأثير على أمنه واستقراره، أو لتغيير سلوكه تجاه قضية ما، وقد استغل البعد الاقتصادي مراراً وتكراراً ضد الشعب الفلسطيني، إن كان ذلك في الضفة المحتلة أو قطاع غزة على حد سواء، وذلك عن طريق:

1. الحصار الكامل أو الجزئي على الضفة المحتلة أو قطاع غزة.

2. وقف دفع مستحقات عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية من قبل (إسرائيل).
3. منع العمال الفلسطينيين من دخول فلسطين المحتلة عام 1948.
4. التحكم بالدورة المالية وطبيعة الإنتاج الصناعي والزراعي.
5. الاتفاقيات الاقتصادية (البروتكول الاقتصادي باتفاقية أوسلو).
6. التحكم في المعابر الفلسطينية من قبل دولة الاحتلال.
7. عدم تمكين الفلسطيني من السيطرة على موارده الطبيعية، إضافة إلى قيام الاحتلال بسرقتها.
8. سرقة الأراضي الفلسطينية، إن كان من خلال الاستيطان أو وضع اليد عليها لحساب جيش الاحتلال.
9. قيام الاحتلال بمنع الفلسطيني من الاستثمار في منطقة (ج) والتي تُشكّل ما نسبته 61% من أراضي الضفة المحتلة.

وقد انعكس ذلك كله على شكل اختناقات اقتصادية وبطالة وعدم قدرة المنتجات المحلية على تغطية السوق، وارتفاع أسعار السلع وتدهور الأمن الصحي وارتفاع مستوى المعيشة، ولهذا فإن مفهوم الأمن القومي يشمل القوة الاقتصادية والاجتماعية باعتبارهما صمام الأمان ووسيلة البناء العسكري والتنمية الداخلية، إن البعد الاقتصادي هو البعد الذي لا يمكن فصله عن

السياسة ولا يمكن له أن ينمو في ظل نظام سياسي متمزق وغير مستقر، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي والتنمية الشاملة.

رابعاً: البعد العسكري للأمن القومي الفلسطيني:

البعد العسكري هو امتلاك القوة الفعلية للمواجهة والرد والتحكم بمجريات الواقع وحسم النتائج، وهو بعد يحتاج إلى تخطيط وإدارة واستغلال كل عناصر القوة للدولة والمجتمع، ومن خلاله يتم تحديد المهمات والواجبات والاحتمالات والتطورات المتوقعة.

وفي الحالة الفلسطينية، فقد اعتمدت الحركة الوطنية الفلسطينية المقاومة العسكرية كخيار استراتيجي لتحرير كامل التراب الفلسطيني حتى عام 1973، ثم بدأ التفكير بحل الدولتين منذ سنة 1974، وانتهى هذا المسار باتفاق أوسلو سنة 1993، وبسبب التنصل والتكؤ الإسرائيلي في تنفيذ هذا الاتفاق، عاد التفكير بالوسائل العسكرية إن كان ذلك رسمياً أو شعبياً.

إن استخدام المواجهة العسكرية - غير المتكافئة بالتأكيد □ ضد الاحتلال ومستوطنيه داخل أراضي عام 1948 بما عرف بالعمليات الاستشهادية التي بلغت ذروتها في انتفاضة الأقصى عام 2000 بحثاً عن معادلة هشة وغامضة تحت عنوان "خلق توازن رعب" بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي لم تؤد إلى النتائج المرجوة منها، وذلك للأسباب التالية:

1. الردود الإسرائيلية العنيفة والمتوحشة من تعميق للاستيطان أو عمليات الانتقام الفردية والجمعية.
2. استنكار دولي وإقليمي لمثل تلك العمليات.
3. توحد الشارع الإسرائيلي وازدياد تطرفه.
4. زيادة الضغوط على السلطة الفلسطينية والفصائل.
5. عدم الاتفاق الوطني الفلسطيني حول تلك العمليات، إذ ظهرت مواقف مختلفة ومخالفة.

أما على المستوى الرسمي، فإن قوى الأمن الفلسطيني رغم نجاحاتها على المستوى الداخلي، إلا أنها مقيدة بأعمالها ونشاطها وتسليحها، وبالتالي لا يمكن القول أنها قادرة على توفير أمن بالمعنى القومي الشامل، وهو أمر يفرض علينا جميعاً القول إن البعد العسكري من أهم أبعاد الأمن القومي، إن لم يكن أهمها وأكثرها فاعلية، ولا يسمح بالتمادي والتلكؤ فيه، وهو كلام يحيلنا إلى مسألة توفير الأمن للشعب الفلسطيني من خلال ما ذكر سابقاً.

خامساً: البعد الجيوبولتيكي للأمن القومي الفلسطيني:

المقصود بالبعد الجيوبولتيكي هو مزايا الموقع وأفضليات الجغرافيا وقدرة النظام على التأثير من خلال موقعه الجغرافي وثرواته الطبيعية والبشرية وقدرته على صنع التحالفات والشراكات السياسية والاقتصادية بحكم الموقع الجغرافي أو بحكم الثروات أو بكليهما.

وفي الحالة الفلسطينية فإن "دولة فلسطين" تتشكل من إقليمين منفصلين جغرافياً، هما الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو وضع استثنائي تماماً، فالإقليمان محاصران وممنوعان من استغلال ثرواتها ومقدراتهما الطبيعية، ولهذا، فإن إمكانية التحكم والسيطرة على اقتصادهما وقرارهما ممكن جداً وفي كل لحظة، وقد استطاعت (إسرائيل) □ ضمن وسائل أخرى □ أن تحول الضفة وغزة إلى مصدر للعمالة الرخيصة بسبب غياب مصادر الدخل الأخرى إلى حد كبير.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن الموقع الجغرافي والتاريخي الفلسطيني يجعل من الانسحاب الإسرائيلي من الضفة المحتلة أمراً صعباً للغاية، لأسباب دينية وأمنية واقتصادية معروفة، وهي ذات الأسباب التي جعلت فلسطين هدفاً لكل الامبراطوريات ولكل الغزاة في التاريخ، فهي بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً، فإنها تشكل بوابة آسيا وأفريقيا البرية أيضاً.

الانفصال الجغرافي بين جناحي أراضي السلطة الفلسطينية والانقسام فيما بعد عام 2007 جعل من الإقليمين كيانيين يتنازعان التمثيل ويختلفان في رؤية المستقبل والتعامل مع الحاضر، وهي الحالة التي استغلتها (إسرائيل)، التي رأت في الانقسام ما يعزز موقفها، وحجر عثرة أمام قيام الدولة الفلسطينية، لذا عملت على التفريق في تعاملها مع الضفة وغزة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، بحيث بدا وكأن هناك شعبين فلسطينيين وليس شعباً واحداً، وإلى أن ينتهي الانقسام سيبقى مفهوم الأمن القومي محط خلاف، بما يُضعف قدراتنا على توحيد الرؤية نحو أمن قومي فلسطيني حقيقي.

سادساً: البعد القانوني للأمن القومي الفلسطيني:

القانون الأساسي في كل دولة يعتبر أحد ركائز الرؤية الشاملة للأمن القومي، وهذا ينطبق أيضاً على الأمن القومي الفلسطيني، حيث ورد في المادة السادسة من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل "مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص"، أما المادة السابعة فتتص على أن "الجنسية الفلسطينية تنظم بالقانون"، أما المادة التاسعة فتتص على أن "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا يميز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة"، هذه مواد قانونية تقوم عليها الرؤية الشاملة للأمن القومي الفلسطيني في مستوياته الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.... إلخ، حيث أن البعد القانوني يحفظ ويراقب ويتدخل لضمان المنفعة الوطنية، أفراداً ومؤسسات ودولة، من التهديدات المختلفة.

سيناريوهات الأمن القومي الفلسطيني

يمكن لنا أن نحصر سيناريوهات الأمن القومي الفلسطيني في الأوضاع التالية:

أولاً: الأمن القومي الفلسطيني ضمن تسوية سياسية مع العدو الإسرائيلي.

ثانياً: الأمن القومي الفلسطيني دون تسوية مع العدو الإسرائيلي.

ولكن الأمر ليس بهذا التبسيط الذي يلامس السذاجة، ذلك إن ما نطلق عليه اسم "الأمن القومي الفلسطيني" فإنه بالنسبة لأعدائنا امتلاكنا لأدوات

الدفاع عن أنفسنا وعن مقدراتنا وعن سيادتنا، وهو ما تعمل (إسرائيل) على هدمه بكل الوسائل، فما تقوم به (إسرائيل) منذ 75 عاماً حتى الآن (2023) هو محاولة تقزيم الصراع لتحويله إلى مجرد صراع داخلي إسرائيلي يمنع العالم أن يتدخل به، وتتمثل محاولات (إسرائيل) في تجريد الشعب الفلسطيني من قدرته على الدفاع عن نفسه بالممارسات التالية:

1. نزع الشرعية عن الشعب الفلسطيني ونزع صفة أنه شعب يستحق وله مطالب تاريخية وقانونية وسياسية، وهي محاولات مستمرة حتى الآن من خلال تخفيض السقف السياسي ومحاولات خلق عناوين متعددة للتمثيل، أو خلق عناوين أخرى أو محاولات تغيير الأولويات أو خلق قيادات في مراحل تاريخية متعددة، ومن خلال إشغال الرأي العام العربي والفلسطيني بمبادرات وأفكار لا قدرة لها على البقاء.

2. تدمير كل محاولة فلسطينية لامتلاك عناصر وأدوات القوة العسكرية، وهي محاولات مستمرة حتى الآن، وقد بدأت هذه الممارسات من خلال مهاجمة قواعد الفدائيين في الأردن ثم في لبنان ثم أماكن متعددة، والآن تفعل ذلك في غزة وجنين ونابلس، وبقية المحافظات الفلسطينية التي تتعرض للاجتياحات العسكرية دوماً.

3. محاولة تفكيك الشعب الفلسطيني والتعامل معه على أساس فردي أو مناطقي، وتغيير المكانة القانونية لكل قسم من أقسام الشعب الفلسطيني، بحيث تتعدد المصالح، وبالتالي تتناقض الأهداف، وهو

ما تفعله في إجراءاتها وسلوكها مع فلسطيني 48 وفلسطيني القدس والضفة وغزة والشتات.

4. محاولة القفز عن الشعب الفلسطيني من خلال فرض الوقائع من طرف واحد، بمعنى، وضع حلولٍ من طرف واحد، كتوسيع الاستيطان وتدمير الدولة الفلسطينية والاتفاق مع الغرب الاستعماري والاتفاقات الحزبية الإسرائيلية الداخلية دون استشارة الشعب الفلسطيني أو أخذ رأيه، وأما آخر ذلك فهو محاولة التطبيع مع العالم العربي أو بعضه دون حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

(إسرائيل) تقوم بالممارسات الأربعة السابقة طيلة الوقت بوتائر مختلفة، لتحقيق في كل خطوة نجاحاً يضاف إلى نجاحاتها نجاحات أخرى، ورغم وحشية كل هذه الخطوات وفضاعتها إلا أن الشعب الفلسطيني استطاع البقاء والصمود والرد أيضاً.

لهذا كله، فإن الكلام عن أمن قومي فلسطيني والحالة هذه هو ضرب من الخيال حقاً، ذلك أن (إسرائيل) لن تسمح □ ما دامت تستطيع □ بأن يطور الفلسطيني قدرته على الرد الناجح والفعال، خصوصاً أن هناك جهات كثيرة توافق، إما علناً أو ضمناً، على الرؤية الإسرائيلية بعدم تمكين الفلسطيني عسكرياً، وهذا يطرح السؤال الكبير، هل هناك ضرورة أو أهمية

لوجود دولة فلسطينية في المناطق التي احتلتها (إسرائيل) عام 1967؟

إن الجواب على هذا السؤال، وبعد 54 عاماً من الاحتلال، سيكون قطعاً أن الدولة العتيدة المقصودة ليست على الإطلاق هي التي في ذهن الشعب الفلسطيني أو تصوراته أو أحلامه، فما هو شكل ومضمون دولة تمزقها المستوطنات والمعسكرات والطرق الالتفافية والمناطق العسكرية، ولا تكاد تقوم إلا على أقل من 20% من مساحة الضفة الغربية في أحسن الأحوال، دون تواصل ودون عمق ودون ثروات، إضافة إلى محاصرتها، وأيضاً لا تمتلك مصادر للمياه أو التيار الكهربائي أو شبكات الهواتف أو الاتصال مع العالم الخارجي، بعد 54 عاماً من الاحتلال، فالكلام عن دولة فلسطينية باعتبارها ضامن للأمن الإسرائيلي والإقليمي والعالمي هي دولة هلامية بلا مضمون ولا شكل ولا سيادة ولا ثروات، هي أشبه ما تكون بكابوس حقيقي بسبب البطالة والازدحام والتلوث والتنافس على مصادر الرزق، فضلاً عن كونها طاردة لأهلها وللمواهب فيها وقاتلة للأجيال القادمة.

إن دولة كهذه □ إذا قبلنا هذه التسمية اعتباطاً □ لا يمكن أن تسمع بأن يكون الأمن بيد الفلسطينيين على الإطلاق، وقد أثبتت التجربة أن اتفاق أوسلو، وعلى مدى 30 عاماً، لم يستطع أن يقدم أو يوفر الأمن الفردي أو الجمعي للفلسطينيين على الإطلاق، لهذا كله، فإن الأمن القومي الفلسطيني في حالة التسوية يقصد به أمرين اثنين، هما:

1. تسوية مفروضة بالقوة تقوم على فرض الوقائع والحقائق على الأرض، وحسب هذه التسوية، ليس هناك أمن للفلسطينيين على

الإطلاق، مهما تم تجميل الأمر أو التحايل عليه أو الالتفاف حوله، وفي هذا الوضع، فإن ما يسمى الإرهاب، أو المقاومة بالمصطلح الفلسطيني ستستمر، لأن التسوية بالقوة لن تؤدي إلى استقرار الأوضاع، ومن الواضح أن العدو الإسرائيلي هياً جنوده ومجتمعه إلى استمرار هذه المقاومة، ويراهن على ضعفها أو إضعافها أو انتهائها أو إنهاؤها، ويمكن القول إن الوضع الحالي بكل تفاصيله هو ترجمة فعلية للتسوية المفروضة بالقوة، حيث تتعايش (إسرائيل) مع الأوضاع القائمة وتتحمل نتائجها.

2. تسوية بالتفاوض تكون نتيجة ضعف أصاب العدو الإسرائيلي لأسباب داخلية أو تغييرات إقليمية أو تغييرات دولية، تسوية ليست على طريقة اتفاق أوسلو، وفي مثل هذه الحالة فإن الأمن القومي الفلسطيني سيكون بالتأكيد بالتنسيق بين الجهات المعنية وضماناتها، الجانب الفلسطيني والإسرائيلي والإقليمي والدولي، أي أن الأمن القومي الفلسطيني سيكون محمياً بمعاهدات واتفاقيات ثنائية ومتعددة تردع (إسرائيل) من هجومها على الشعب الفلسطيني، ولا يمكن أن يكون هناك أمن قومي فلسطيني في هذه الحالة دون هذا الردع الإقليمي والدولي، خصوصاً أن أي تسوية تفاوضية حقيقية مع (إسرائيل) □ ليست على شاكلة اتفاق أوسلو التي كانت بين طرف منتصر وآخر منهزم □ ستتضمن فيما تتضمن اتفاقاً إقليمياً، بمعنى أن (إسرائيل) ستأمن هجوماً من الإقليم العربي، إن هذه التسوية التفاوضية الحقيقية بعيدة عن التحقق حالياً، لأن الإقليم العربي يشهد ضعفاً غير مسبوق، ورغم

ذلك، فهناك إشارات تقول إن الإقليم العربي يحاول جاهداً أن يتجنب التأثير الإسرائيلي.

إن التسوية بالتفاوض □ وعلى افتراض ضعف (إسرائيل) القريب أو البعيد بسبب المقاومة الفلسطينية أو بسبب ضغوط أو عوامل داخلية أو خارجية أو كل ذلك □ تعني أن (إسرائيل) ستكبح من جماح شهواتها التوسعية وستكبح من جماح قوتها لقمع الشعب الفلسطيني، إن هذه التسوية الافتراضية ستؤدي إلى وجود كيانية فلسطينية ستواجه تحديات أمنية مختلفة، فضلاً عن إشكاليات أخرى تتعلق بالجغرافيا والديموغرافيا، ولهذا فإن الحل بالتفاوض مع (إسرائيل) "الضعيفة" يحتاج فعلياً إلى مساعدات وتدخلات ورعايات عديدة من الإقليم والمجتمع الدولي، وهي عملية معقدة وطويلة وتحتاج إلى صبر وقيادات فلسطينية ذات كاريزما من نوع خاص لتسويق حلول قد لا تكون بحجم الطموح الفلسطيني، خصوصاً إذا كانت هناك انقسامات فلسطينية أو إقليمية أو كلاهما، وعلى فرض أن ذلك تحقق بفعل ضغوط إقليمية ودولية □ كما حصل مع اتفاق أوسلو □ فإن الأمن القومي الفلسطيني، كما ذكرنا، سيكون محمياً ومتحققاً بقدرة الفلسطينيين على الصمود والاستمرار بالتمسك بأهدافهم بالحريّة وقيام الدولة، وهذا يأتي بوحدهم وبمعاهدات واتفاقيات ثنائية وإقليمية وضمانات دولية أكيدة، هذا لا يعني بالضرورة وجود جيش قوي يمتلك أسلحة ثقيلة يشكل عامل تهديد إقليمي أو دولي، سيكون اتفاق أوسلو حاضراً في مثل هذه الترتيبات المستقبلية، كما سيكون قطاع غزة حاضراً أيضاً، بمعنى أن التسوية بالتفاوض مع (إسرائيل) "الضعيفة" ستتجاوز أو تقدم حلولاً لكل

نواقص اتفاق أوسلو من جهة، ولكل هواجس الأمن للفلسطيني الذي لا يتق
بهذه الدولة (إسرائيل) من جهة أخرى.

نحن هنا نتحدث عن سيناريو صعب التحقق، ولكنه من وجهة نظر سياسية
وتاريخية قابل للتحقق، لأن (إسرائيل) لن تبقى إلى الأبد قوية، ولن يبقى
الغرب الاستعماري بحاجة إلى دعم هذا الكيان، كما أن ضعف الإقليم لن
يستمر إلى الأبد هو أيضاً، والرهان على التغيرات الدولية، بظهور عالم متعدد
الأقطاب، سيكون أكثر عدلاً.

خلاصة الكلام في هذا الشأن، أنه إذا كان هناك تسوية مع (إسرائيل)
الضعيفة أو التي اضطرت إلى التفاوض، فإن الأمن القومي الفلسطيني
سيتجاوز مفهوم اتفاق أوسلو وترجمته على الأرض، وهو مفهوم وتطبيق
فشل في كل مستوياته.

إن ما عرضناه آنفاً يعني من جهة أخرى أنه لا يمكن التفاوض مع (إسرائيل)
بشكل حقيقي دون أن تتغير (إسرائيل) من داخلها أو في وظيفتها
الاستعمارية أو علاقتها بالإقليم أو بإضعافها بالمقاومة أو بالتهديد أو بالردع،
هذه هي الشروط الوحيدة للدخول في مفاوضات حقيقية مع (إسرائيل)، أما
أن تذهب للتفاوض مع (إسرائيل) وأنت ضعيف أو تبحث عن حماية، فهذا
ليس تفاوضاً في الحقيقة، بل سيكون أقرب للهزيمة المتعددة المستويات، وهي
مستويات ليست عسكرية فقط، بل هزيمة وعي أيضاً، وهذا لم يكن وارداً في
تاريخ الشعب الفلسطيني.

السيناريو الآخر

السيناريو الآخر المختلف هو البحث عن مفهوم آخر للأمن القومي الفلسطيني دون التفاوض مع (إسرائيل) والقفز عن مطالبها أو احتياجاتها الأمنية، وهذا السيناريو يعتمد على الردود الفردية والشعبية المتعددة والمفاجئة، والتي تشكل إرهاباً وإرباكاً للمحتل طيلة الوقت، وهو سيناريو من الصعوبة والثقل وقلّة الهوامش ما يستدعي تسليط الضوء عليه بشكل كبير، فقد تم استخدام هذا الأسلوب لمدة طويلة، منذ عام 1965 تقريباً وحتى عام 1994 (تاريخ التوقيع على اتفاق أوسلو)، ثم تواصل بعد ذلك على أيدي فصائل فلسطينية معارضة لتخريب الاتفاق والاحتجاج عليه، ثم استخدم خلال انتفاضة الأقصى في عام 2000 وتحوّل إلى عبء حقيقي على السلطة الفلسطينية وربما الشعب الفلسطيني، فقد ترافق ذلك مع تغيير كامل للمزاج الدولي بعد حادثة تفجير برج التجارة العالمي سنة 2001، ثم استخدم الأسلوب بطرق أخرى بعد سنة 2015 وحتى يومنا هذا (2023)، وأدى إلى ردود أفعال إسرائيلية بالغة الوحشية، أي أن المبادرات الشعبية المفاجئة والفردية والتي تعبر عن بالغ الإحساس بالظلم والظلام لم تتوقف، ولا نعتقد أنها ستوقف بسبب أنها تعبر عن الوعي الجمعي الفلسطيني، وما لم تتوقف (إسرائيل) عن مواصلة إنكارها لوجود الشعب الفلسطيني وإنكارها لحقوقه ومطالبه.

السؤال هو: هل هذه المبادرات الشعبية، الفردية منها والجماعية، هل تشكل نوعاً من الأمن القومي الفلسطيني؟ بمعنى آخر، هل يتحول الشعب الفلسطيني إلى جيش من المتطوعين لحماية نفسه ومقدراته وإلى تحقيق مطالبه بهذه الطريقة؟ وهل لهذه المبادرات تأثير على صانع القرار الإسرائيلي بحيث يغير من قراراته باتجاه التعقل والاعتدال والذهاب إلى تسوية؟ واستمراراً للسؤال هل يمكن لأي فعل فردي أو شعبي أن يقود إلى نتائج مثلما قادت الانتفاضة الأولى سنة 1987 إلى اتفاق جديد يشبه اتفاق أوسلو (معدل) مثلاً.

قبل الإجابة على هذا السؤال، يجب القول إن هذه المبادرات الشعبية بكل تجلياتها وذراتها وبطولاتها وتضحياتها، تجد صدى وقبولاً لدى الشعب الفلسطيني في ظل غياب الدرع الواقي أو الجهة القادرة على حماية الشعب الفلسطيني، ولهذا فإن هذه المبادرات الشعبية، سريعة التنفيذ، بالغة الأثر والإيلام، تلقى تمجيدها وابتهاجاً من قبل الشعب الفلسطيني الذي يرى فيها أسمى وأروع وأصدق ما يمكن تقديمه للوطن وحمايته، ونرى أن هذه المبادرات لن تتوقف في ظل أي تسوية لا تستجيب فعلاً وحقاً للمطالب الفلسطينية بحدودها الدنيا على الأقل، هذا من جهة الشعب الفلسطيني، أما من جهة حكومة الاحتلال ومجتمعه فهو أيضاً يتوحش فعلاً وحقاً، وقد تلاشت قوى الاعتدال إلى درجة الاحتضار أو عدم التأثير، وهذا ما يفسر اضمحلال أحزاب التسوية كلها أو انقراضها أو انقراضها، وتعاضم قوى الفاشية والقومية والتطرف العلماني والديني والتوراتي، وهذا يعني أن (إسرائيل) تختار المواجهة المتوحشة والنهائية مع الشعب الفلسطيني من

خلال إنكاره وإنكار حقوقه، وبترافق ذلك مع انحياز صناع القرار الاستعماري إلى الرؤية الإسرائيلية لأسباب تتعلق بتغيرات عميقة في النظام العالمي الجديد الآخذ بالتشكل والظهور، ومن الواضح أن (إسرائيل) القوية والقادرة والمستعدة هي جزء من النظام الغربي الاستعماري الذي لا يمكن الاستغناء عنه، ولهذا يتم التعبير علناً عن دعمه بالمال والسلاح والتغطية السياسية والإعلامية، على الرغم من تغير المزاج الشعبي في ذلك الغرب الاستعماري.

هذا يعني أن (إسرائيل) مستعدة لهذا الخيار، نقصد مواجهة وتحمل تبعات المبادرات الشعبية وتأثيراتها، وهي على استعداد □ براينا □ على الدخول في جبهة عسكرية مع المجتمع الفلسطيني المدني الأعزل بعد شيطنته في الإعلام والسياسة، ونعتقد أن حكومة الاحتلال ومجتمعه ستتوحد على دعم هذه الحرب ضد الفلسطينيين العزل في الضفة والقدس بحجة أن قوى إقليمية تتدخل وتضخ الأموال والأسلحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبحجة أن "الإرهاب" ينتشر بسبب ضعف السلطة الفلسطينية وضعف السيطرة العسكرية، دون الإشارة طبعاً إلى وجود الاحتلال كسبب رئيسي ووحيد للعنف وتداعياته، نعتقد أن المبادرات الشعبية، الفردية منها والجماعية بكل أنواعها وأساليبها وأدواتها، الهادفة إلى ردع المحتل أو إيلامه أو حتى الانتقام منه، ستواجه بردود أفعال إسرائيلية في غاية التوحش دون محاسبة داخلية أو خوف من مساءلة دولية إقليمية أو خشية من وقف عمليات التطبيع الجارية على استحياء، ونعتقد إن ما نذهب إليه صحيح، وذلك للأسباب التالية:

1. إن توسيع الاستيطان وشرعنته وتكثيفه واختطاف مناطق (ج) البالغة مساحتها ثلثي مساحة الضفة الغربية يشير إلى نوع التسوية السياسية والأمنية التي تريد (إسرائيل) فرضها على الشعب الفلسطيني.

2. تحولات الوعي في (إسرائيل) هي تحولات نوعية وكمية، بحيث تسود عقلية سطحية وساذجة تبسط الأمور إلى درجة القول أن فلسطين ملك لليهود منذ الأزل وإلى الأبد، والمشكلة أن العرب، بما فيهم الفلسطينيون، لا يريدون الاعتراف بذلك، إن العقلية المشحونة والساذجة والمتحكمة بالنظام السياسي والمجتمع الإسرائيلي تجد تعبيرات لها في انحطاط القيادة الإسرائيلية الجديدة، التي تتخلى فعلياً عن رؤية العالم وتستبدلها برؤية منغلقة وانعزالية، ومستعدة للدفاع عن نفسها بكل ما تملك، ولهذا نعتقد أن (إسرائيل) ستتحول مع الوقت إلى قبلة موقوتة، ولكنها تُشكل خطراً على نفسها أيضاً، حيث سيزداد الصراع الداخلي بما يُضعفها.

3. انعدام الضغط الفعال على (إسرائيل) من كل الأطراف الإقليمية والدولية وانتقال مفهوم حل الصراع بحيث يكون على حساب الشعب الفلسطيني وأن يكافئ المحتل على أفعاله، وهو انتقال مفرع وينذر بإدامة هذا الصراع.

كل ذلك يعني أن (إسرائيل)، حكومة ومنظومة أمنية وشرائح مجتمعية، ليست في وارد التسوية مع الفلسطينيين، ونعتقد أن رد (إسرائيل) على نتائج

اجتماعي العقبة وشرم الشيخ بالسرعة والطريقة التي رآها العالم كله، هي (إسرائيل) الجديدة، حيث لم تحترم الاجتماع ولا أطرافه ولا العالم من ورائه، هذه هي (إسرائيل) الجديدة التي تُوقَّع بيد وتنقض بيد أخرى في ذات اللحظة، وهو ما يفسر أيضاً إصرار (إسرائيل) والولايات المتحدة على تثبيت ما سمي بمنتهى النقب الذي يجري تطويره وجر أطراف أخرى إليه، إنما هو (إسرائيل) الجديدة التي تريد فرض التسوية على الإقليم كله وليس على الشعب الفلسطيني فقط، أي أنها تريد الأرض والاعتراف والتطبيع والثروة والاندماج والهيمنة دون أن تقدم شيئاً على الإطلاق، وتأكيداً على ما نقول فإن (إسرائيل) لم تجلس إلى مائدة المفاوضات مع الفلسطينيين منذ عام 2012، متذرعة بحجج كثيرة، منها أن الفلسطينيين منقسمون، وكأن ما كان قبل الانقسام أفضل مما بعده!

إذا كان الأمر كما عرضنا، فهل يتوقف الشعب الفلسطيني عن المبادرات الشعبية باعتبارها أقرب وأسهل الأساليب لتوفير الحماية من خلال الردع؟ وهل يستمر الشعب الفلسطيني بها رغم الثمن الباهظ الذي يدفعه من حرية حركته ودماء أبنائه وممتلكات أفرادهم؟ وهل من الممكن ان يختار الشعب الفلسطيني عسكرية مجتمعية رغم كلفة ذلك وتبعاته المحمومة، كرد على انعدام التسوية والنكران؟ وهل العسكرية خيار صحيح أم أنه أشبه بالانتحار؟ برأينا أن ذلك سيستمر رغم كل شيء، رغم ما قد يقال عن الأخطاء والخطايا، وما يقال عن الكلفة الباهظة، وما يقال عن التوقيت الخاطئ، وما يقال عن الخلط بين المدني والعسكري، وما يشاع عن قصص لتشويه الذين

يقومون بهذه الأفعال، نحن نعتقد أن استمرار هذه المبادرات سيعقد الصورة لدخول أطراف جديدة على المشهد، عاجلاً أو آجلاً.

هل ستوفر المبادرات الشعبية ردعاً وحماية؟

ليس بالضرورة، ولكنها في ذات الوقت تعمل على ما يلي:

1. تسلب الشعور بالأمن الشخصي وحتى الجمعي للإسرائيليين، وهو ما يشكل مادة خصبة للجدل الداخلي في المجتمع الإسرائيلي حول أفضل سبل الحماية والأمن، وهو ما يقود عادة إلى أزمة سياسية بينهم، الفشل الأمني لديهم يقود عادة إلى أزمة سياسية.
2. ومن هنا، فإن هذه المبادرات الشعبية الفلسطينية ترفع من المطالبات السياسية، كما أنها تغير المزاج والروح المعنوية للشعب الفلسطيني، حيث ينظر إلى هذه المبادرات باعتبارها (إنجازاً عسكرياً) يترجم سريعاً إلى رؤية سياسية، ومن ذلك إثارة الأسئلة لدى الجانب الإسرائيلي، وعلى الرغم من محاولة (إسرائيل) التماسك أمام هذه المبادرات ومحاولة إظهار التشدد والتطرف والقدرة على التحمل وامتصاص الخسائر، إلا أن الأسئلة تطرح رغم ذلك، ويتم البحث عن بدائل وعناوين وسياسات جديدة، وفي غياب الحلول الكبيرة فإن (إسرائيل) تبحث عن حلول بديلة، وهو ما يثبت أن المبادرات الشعبية لها قدرة وتأثير على القرار الإسرائيلي.

سيعترض معترض بالقول إن المبادرات الشعبية، الفردية والجمعية، تُعرض أمن الفلسطينيين، على المستوى الفرد والجمعي، إلى مخاطر أكثر وأكبر، وأنها تعطي (إسرائيل) الذريعة للتوغل أكثر والتوحش أكثر، وهذا صحيح، ولكن، وفي غياب الحل بحدوده الدنيا، فإننا كما هم أيضاً، نذهب إلى لحظة الحسم التي يتم تأخيرها ببطء عجيب ومثير.

المبادرات الشعبية، الفردية والجماعية، لن تقضي على (إسرائيل) أو تنتصر عليها، ولكنها بالتأكيد ستجعل من أمنها المدعى أكذوبة، ومن قوة منظوماتها الأمنية أضحوكة أمام العالم، وسيجعل من قضية الأمن، بمعناها الكبير، مطروحة أمام الإسرائيلي العادي قبل صاحب القرار، وقد تدفع المبادرات الشعبية المشهد السياسي والأمني إلى ذروة أخرى من الصدام والاشتباك، وكما ذكرنا آنفاً فإن هذه المبادرات ترفع السقف السياسي وترفع طبيعة المطالبات، وهذا يعني أنه في حالة تم التسبب في خسارة لا تتحملها (إسرائيل) مثلاً أن يتغير مشهد كلياً.

ما المقصود بكل هذا؟

المقصود أن المبادرات الشعبية، الفردية والجمعية، لا تحقق الأمن القومي الفلسطيني بالتأكيد، ولكنها تحقق الآتي:

- استمرار المقاومة وتواصلها، وزيادة تكلفة الاحتلال على دولة الاحتلال.
- تأكيد المطالب الفلسطينية وثبات الموقف منها.

- دليل على حيوية الشعب الفلسطيني وقدرته على الرد.
- تُظهر قصور وعيوب وعجز المنظومة الأمنية الإسرائيلية، كما تُظهر براعة وجرأة المنفذين.
- تشوش الحياة السوية للإسرائيلي داخل مناطق 48 وخارجها.
- تُلحق أضراراً مادية ونفسية بالجانب الإسرائيلي.
- استجابة عاطفية سريعة من الجانب الفلسطيني تعبيراً عن الغضب والرغبة في تحقيق الحماية مهما كانت موازين القوة أو حساسية الطرف أو قوة الضغوط.
- تُحبط الخطط أو المبادرات أو المؤامرات التي لا يوافق عليها الشعب الفلسطيني.
- ترفع معنويات الشعب الفلسطيني في معظمه على الأقل.
- تخلق نوعاً من التنافس بين الفصائل الفلسطينية.
- لها تاريخ طويل يحفظ أبناء الشعب الفلسطيني، بحيث تحولت إلى بطولات ونماذج، مما يعزز تكرارها واستمرارها في حالة عدم وجود حل يرضي الشعب الفلسطيني.

الأمن دون تفاوض

إن البحث عن أمن قومي فلسطيني دون التفاوض مع (إسرائيل) يكون بحالتين: الأولى هي الانتصار على (إسرائيل) وليس إضعافها فقط □ الإضعاف للتفاوض □ أما الثانية فهي المقاومة بكل أشكالها، بعيداً عن إرهاقها بأي شكل من أشكال الارتباط أو الالتزام الإقليمي أو الدولي، إن خيار المقاومة بكل أشكالها لا يكون ضمن وجود هياكل رسمية أو اتفاقيات أو معاهدات، وهذا الخيار □ المطروح دائماً أمام الشعب الفلسطيني □ قد يكون هو الخيار الوحيد إذا بقيت (إسرائيل) على طريقتها وأسلوبها الذي تتعامل به الآن مع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، بمعنى، تكريس الاحتلال وتوسيع الاستيطان وتخفيض مستوى السلطة الفلسطينية إلى ما يشبه سلطة البلديات أو المجالات الإدارية، أو هذا ما تعمل عليه دولة الاحتلال.

عندئذٍ، وفي لحظة ما، فإن خيار المقاومة بكل أشكالها، التي يشارك بها معظم الشعب الفلسطيني، رغم المخاطر والتحديات، سيكون هو الخيار الوحيد، ومن الطبيعي أن نتوقع ذلك، لأن كل احتلال بالتاريخ يصل إلى هذه اللحظة، ونقصد اللحظة التي يفقد فيها الاحتلال القدرة على المناورة أو خداع الشعب الذي يعاني من الاحتلال، اللحظة التي يفقد فيها الاحتلال، ليس قوته المادية، وإنما قوته الأخلاقية والبراقة التي خدع بها الناس لمدة من الزمن، كل احتلال له مثل هذه اللحظة، وكل شعب تحت الاحتلال سيصل إلى لحظة يقرر فيها أن عليه الخلاص من الاحتلال، هذه اللحظة هي لحظة

المقاومة الشاملة التي يشارك فيها معظم الجمهور، رغم علمه بالمخاطر والكلفة العالية وربما النتيجة المجهولة.

المقاومة بهذا المفهوم، أي عندما يفقد الاحتلال مبررات وجوده، ويفقد الجمهور مبررات صمته وحياده، من هنا نأتي بالأمن القومي للجماعة أو للأمة، فالمقاومة الشاملة، بكل أنواعها، ستجبر المحتل على تغيير مواقعه وتغيير معادلاته، وسيحاول أن يتخلى عن بعض مكاسبه من أجل حماية نفسه ومصالحه، وسيحاول أن يُقدم رشاي وتنازلات من أجل تفكيك المقاومة أو إضعافها أو إنهاؤها، ولكنه □ أي الاحتلال □ سيضطر في نهاية الأمر إلى الاعتراف بالواقع الجديد.

فلسطينياً، فإن المحتل الإسرائيلي يقبل بوجود قطاع غزة بقدرات عسكرية معينة، وقد يقبل أن تتحول إلى كيان فلسطيني هش وضعيف ومحاصر، من أجل أن يحتفظ بالضفة والقدس المحتلتين، (إسرائيل) المحتلة على استعداد □ برأينا □ أن تصل إلى تفاهات طويلة المدى مع قطاع غزة، بضمانات إقليمية أو دولية، كبديل للحل الدائم والشامل مع الفلسطينيين، (إسرائيل) المحتلة، وخوفاً من اللحظة التاريخية التي أشرنا إليها سابقاً، على استعداد لأن تفعل الكثير من أجل تفكيك الشعب الفلسطيني وتجزئته وتقديم رشاي سياسية واقتصادية وأمنية لأطرافه وفصائله وزعمائه، حتى لا يصلوا إلى تلك اللحظة الفاصلة ما بين المحتل وبين من يقع عليه الاحتلال.

فلسطينياً، (إسرائيل) ستحاول أن تمنع خيار المقاومة الشاملة، من خلال العمل على التوصل إلى أنصاف حلول، تغيير أولويات، تقديم رشاي،

استخدام سياسة العصى والجزرة، من خلال إيقاع زمني ومكاني يفيد
خطتها الراهنة والمستقبلية.

استنتاجات وخلصات

بعد كل ما استعرضناه سابقاً، يمكن أن نصل إلى ما يلي من استخلصات واستنتاجات مفادها التالي:

أولاً: صحيح أن الأمن القومي الفلسطيني هو مفهوم متغير حسب الظروف والتحديات، وأنه مرتبط بالوعي باللحظة التاريخية والمصالح المعبرة والمتغيرة أيضاً، ولكنه في نهاية الأمر يجب أن يحقق الحماية الفردية والجمعية للشعب الفلسطيني، كما عليه أن يحمي سيادة ومقدرات هذا الشعب، وهو بهذا المفهوم كان غائباً، وما يزال، بسبب عدم قدة الشعب الفلسطيني على إقامة دولة على أرضه، وذلك بسبب تقلبات النظام الدولي والإقليمي الذي انتهى باحتلال البلاد كلها من قبل الحركة الصهيونية التي أقامت بدورها دولة (إسرائيل) التي تمنعنا وتحرمنا من تحقيق الأمن بكل مستوياته، هذا الكيان عدواني ومتوحش إلى درجة أنه لا يستطيع ولا يريد أن يمنحنا هذه الميزة، ميزة الأمن، ويستبدلها بقدرتنا على الحصول على لقمة العيش المشروطة أيضاً باستمرار الهدوء، وبهذا فهو يخفض من رؤيته الإنسانية لنا، من بشر من حقنا الأمن إلى كيانات أخرى من حقها الأكل، أو الأكل المشروط بتحقيق الأمن للمحتل، وهي معادلة لا يمكن لها أن تستمر لأنها تخالف الفطرة البشرية.

ثانياً: في بحثه عن الأمن، فإن الفلسطيني حاول تحقيق ذلك من خلال ثورة مسلحة، ثم من خلال مبادرات شعبية، فردية وجمعية، ولكن (إسرائيل) المحتلة والنظام العالمي الإمبريالي استطاعا أن يلتفا على المطالب الحقيقية للشعب الفلسطيني باتفاق هو نتاج التحول العالمي في بداية التسعينيات، سمي في حينه باتفاق أوسلو، الذي منح (إسرائيل) كل ما تريد من وسائل تحقيق

الأمن الفردي والجمعي، في حين منح الفلسطيني قدرة محدودة على تحقيق الأمن الداخلي الذي يجب أن يتوافق مع الرؤية الأمنية للمحتل الإسرائيلي، لهذا فشل اتفاق أوسلو في تحقيق الأمن الفردي والجمعي للفلسطينيين بسبب طموحات الشعب الفلسطيني للحرية والاستقلال والكرامة وضيق الهوامش المحدودة المتاحة حسب الاتفاق، هذا من جهة، وكما فشل أوسلو بسبب أطماع الاحتلال ورغبته في دفع السلطة الفلسطينية بعيداً عن تحقيق حلم الشعب الفلسطيني بإقامة دولته، فهو أراد سلطة فلسطينية تساعده في حكم الفلسطينيين والسيطرة عليهم، وليس سلطة تمثلهم سياسياً وثقافياً وروحياً ونضالياً، ونعتقد أن إحدى أزمات السلطة الفلسطينية تكمن هنا، إذ كيف توفق بين دورها التاريخي بضرورة الإنجاز الوطني بالحريّة والاستقلال وإقامة الدولة، ومحاولات الاحتلال الدائمة من أجل أن تلعب دوراً وظيفياً هي ترفضه؟ وقد يفسر هذا جزئياً ما تتهم به من عجز وعدم قدرة على الإنجاز، إذن، فشل اتفاق أوسلو في تحقيق الأمن الفردي والجمعي للفلسطينيين، وكان لا بد من تجاوزه، وهذا ما يحصل فعلاً، إذ أن الاحتلال لم يعد يعترف بالمناطق الثلاثة التي حددتها اتفاقية أوسلو، إذ أنه يقتحم مناطق (أ) و(ب) ويدمر ويعتقل ويقتل فيها كما يريد.

اتفاق أوسلو فشل أمنياً رغم الضمانات الدولية ورغم المساعدات الإقليمية ورغم الرغبة الفلسطينية في تحقيق الالتزامات والشروط المتفق عليها، كل ذلك لم ينفذ، لأن عدوانية الاحتلال وشهوانيته التوسعية ورؤيته التوراتية وعدم قدرته على التعايش أو الاعتراف، جعله يرى في أوسلو □ حتى في أوسلو □ عائناً أمام تحقيق مطامعه ونوازه، خصوصاً وأن الشارع الإسرائيلي،

ورغم مرور 75 عاماً على قيام (إسرائيل)، ينغلق على ذاته أكثر فأكثر، متحولاً إلى عنف أكثر وأكبر، شاعراً بالقوة والغطرسة أكثر فأكثر.

ثالثاً: هناك أزمة فلسطينية ذاتية أيضاً خلال البحث عن أمن قومي فلسطيني، وذلك أن هناك فجوات حقيقية ما بين الواقع والمثال، وما بين مرونة الثورة وتقاليد الدولة، وما بين المطلق وما بين النسبي، وما بين الحزبي وما بين المؤسساتي، وبين المجتمع واستحقاقات القانون الدولي، هذا كله، يجعل من مسألة الأمن القومي مسألة خاضعة للأخذ والرد، والاجتهادات والمرجعيات المختلفة بين فصيل وفصيل، وإذا أُضيف إلى ذلك صعوبات جغرافية ديموغرافية، ما بين الضفة وقطاع غزة والقدس والشتات، فإن مسألة الأمن القومي الفلسطيني خاضعة حقاً لقوانين واشتراطات الجغرافيا والديموغرافيا، فمن هو المسؤول عن تحديد طبيعة هذا الأمن ومرجعياته وأدواته وحدوده ومضامينه؟ هناك أزمات تحول دون ذلك للأسف.

رابعاً: ظهر لنا، خلال ما تم استعراضه، أن تحقيق أمن قومي فلسطيني لا يتم إلا من خلال مفاوضات حقيقية مع (إسرائيل) وهي فرصة ضعيفة - لأسباب تم ذكرها سابقاً □ وضعف (إسرائيل) شرط لهذه المفاوضات، وعندئذ يتم التوصل إلى أمن قومي فلسطيني ضمن تفاهات ثنائية ومتعددة ضمانات دولية وإقليمية رادعة، هذا السيناريو معقد وقد لا يكون قريباً، ولكنه شرط من شروط تحقيق أمن قومي فلسطيني، وإضعاف (إسرائيل) أو إجبارها إلى التوصل إلى مثل هذه التفاهات أو المعاهدات يجب

أن لا يكون تكراراً لاتفاق أوسلو الذي تم التوصل إليه مع (إسرائيل) في حالتها القوية والقوية جداً.

خامساً: مما تم استعراضه سابقاً، فإن (إسرائيل) بحالتها الراهنة والمستقبلية، ليس في وارد التسوية مع الشعب الفلسطيني، ولن تدخل في تفاوض مع الفلسطينيين حول الانفصال عن الاحتلال أو حول الاستقلال أو حول ترتيب أوضاع أمنية حقيقية، على الإطلاق من ذلك، (إسرائيل) كما ذكر سابقاً، مستعدة لتحمل تبعات احتلالها للضفة والقدس ولحصارها قطاع غزة، لهذا، فإن البحث عن الأمن مع (إسرائيل) أثبت أنه بحث عقيم ولا بد من البحث عن وسائل أخرى لتحقيقه.

سادساً: من الواضح أن (إسرائيل) ستغلق كل الطرق وكل الآفاق للتوصل إلى تسوية معها، ولا تُبقي أمام الشعب الفلسطيني سوى خيار المقاومة الشاملة والنهائية، حيث يفقد الاحتلال قدرته على الخداع كما يفقد الجمهور الفلسطيني قدرته على التحمل، المقاومة الشاملة □ رغم مخاطرها □ ستجلب الأمن القومي للشعب الفلسطيني طال الوقت أم قصر.

مراجع الدراسة

1. لؤي عيد المصري، الأبعاد الإستراتيجية للأمن القومي في ظل المصالحة الوطنية، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، (2019).
2. م.ت.ف الأمن القومي الفلسطيني، مرتكزات وتحديات، مركز التخطيط الفلسطيني، (2015).
3. د. محمد المصري، إشراف، الأمن القومي الفلسطيني، الرؤية والبناء المؤسسي، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، غزة، (2008).
4. أحمد الخالدي وحسني آغا، تحديات الأمن القومي الفلسطيني، جريدة السفير، بتاريخ 2010/10/31.
5. عثمان عثمان، دور السلطة في تحقيق التنمية والأمن والديموقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد إبراهيم أبو لطف للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، (2013).
6. محمد محمد ماضي، الأمن القومي الإسرائيلي وأثره على الأمن الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، (2015).
7. أحمد سامح الخالدي، نحو عقيدة فلسطينية للأمن القومي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 15، بيروت، (1993).
8. د. محمد المصري، د. أحمد رفيق عوض، الامن القومي العربي، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله، (2016).
9. د. محمد المصري، د. أحمد رفيق عوض، مالات التطرف الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، رام الله، (2020).